

تطور احوال المرأة في ايران ١٩٢٥-١٩٧٩

أ.د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي

مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

dr.mohamad_alobaidy@uomosul.edu.iq

القبول: ٢٠٢٢/١٢/٢٣



الاستلام: ٢٠٢٢/١٠/١١

مستخلص البحث

يهدف البحث الى التعرف على جوانب حياة المرأة الايرانية وابرز التغييرات التي شهدتها ابان الحكم البهلوي، وانعكاسات الاجراءات التي اتخذها رضا بهلوي ومن بعده ابنه محمد رضا على حال المرأة في ايران. تكمن اهمية البحث في محاولة تقديم اضافة جديدة في مجال الدراسات التي تختص بتاريخ ايران الاجتماعي ومنها احوال المرأة الايرانية ومدى التغيير الذي شهدته ابان المدة الزمنية للبحث. تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور، تضمن الاول احوال المرأة الايرانية في اواخر العهد القاجاري، فيما تناول الثاني تطور احوال المرأة الايرانية في عهد الشاه رضا بهلوي، وخصص المحور الثالث لتطور احوال المرأة الايرانية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي. اما ابرز النتائج التي توصل اليها البحث، فيمكن القول ان محاولات الشاه رضا بهلوي ومن بعده ابنه محمد رضا لتغيير حال المرأة في ايران لم تسهم في تطوير حالها بالشكل الذي كانت تطمح اليه المرأة الايرانية بالرغم من القوانين والتشريعات التي سنت في هذا الجانب، فضلا عن استخدام موضوع تغيير حال المرأة الايرانية كأداة من أجل انتزاع سلطة علماء الدين، ومحاولة التقرب من الدول الغربية وكسب احترامها. من هذا المنطلق كانت الإصلاحات التي شهدتها ايران وخاصة في مجال تحديث وتغريب المجتمع ومنها احوال المرأة شكلية، بالرغم من الفائدة النسبية التي حققتها المرأة الإيرانية.

الكلمات المفتاحية: ايران؛ المرأة في ايران؛ العهد البهلوي؛ الإصلاح في ايران.



Development of Women's Conditions in Iran 1925-1979

Prof. Dr. Mohammad A. Younis Al-Obaidy
Regional Studies Center / University of Mosul
dr.mohamad_alobaidy@uomosul.edu.iq

Received: 11/10/2022



Accepted: 23/12/2022

Abstract

The research aims to identify the aspects of the life of Iranian women and the most prominent changes that they witnessed during the Pahlavi rule and the repercussions of the measures taken by Reza Pahlavi after him his son Mohammad Reza, on the status of women in Iran. The importance of the research lies in the attempt to provide a new addition to the field of studies that are concerned with the social history of Iran, including the conditions of Iranian women and the extent of change that they witnessed during the time period of the research. The research was divided into three sections, the first one included the conditions of Iranian women at the end of the Qajar era, while the second section dealt with the development of the conditions of Iranian women during the reign of Shah Reza Pahlavi . The third section was devoted to the development of the conditions of Iranian women during the reign of Shah Mohammad Reza Pahlavi. As for the most prominent findings of the research, it can be said that the attempts of Shah Reza Pahlavi, and after him his son Mohammad Reza, to change the situation of women in Iran did not contribute to developing their condition in the way that Iranian women aspired to, despite the laws and legislation that were enacted in this aspect, as well as the use of the issue of changing the status of Iranian women as a tool to seize the authority of religious scholars and to get closer to Western countries and gain their respect. From this point of view, the reforms that Iran witnessed, especially in the field of modernization and westernization of society, including the conditions of women, were formal, despite the relative benefit achieved by Iranian women.

Keywords: Iran; women in Iran; Pahlavi era; reform in Iran.

Available online at <https://regs.mosuljournals.com/>, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

مقدمة

تعدّ حقبة حكم الاسرة البهلوية (١٩٢٥-١٩٧٩)، من الحقب الهامة في تاريخ ايران المعاصر، نظرا لما شهدته ايران من تحوّل في واقعها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، جسد تطور وانفتاح المجتمع الايراني في العديد من جوانبه، ومن ضمنها تحوّل وتطور احوال المرأة في ايران.

لقد مثل حكم رضا شاه بهلوي (١٩٢٥-١٩٤١) بداية التحول الفعلي للحياة الاجتماعية والثقافية للمرأة الايرانية، من خلال القرارات والاجراءات التي اتخذها، والتي كانت السبب الرئيس في تغيير احوال المرأة الايرانية وانتقالها من واقع التزام تقاليد واعراف المجتمع المحافظ والانغلاق على ذاتها الى الانفتاح والاندماج بالمجتمع بالرغم من غلبة الجانب الشكلي للإصلاحات على المضمون. وسار محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩) وفق سياسات وتوجهات والده، وعمل من اجل حرية المرأة الايرانية وتطوير واقعها الاجتماعي مع اختلاف وتغير الاسلوب واليات الاصلاح.

تكمن اهمية البحث في تناول احوال المرأة الايرانية ودراسة جوانب التغيير الذي شهدته، ومحاولة تقديم اضافة جديدة في مجال الدراسات التي تختص بتاريخ ايران الاجتماعي ومنها حال المرأة الايرانية.

هدف البحث هو التعرف على ابرز التغييرات التي شهدتها احوال المرأة الايرانية، ومدى التطور والتحسين الذي طرأ على حياة المرأة في ايران.

تتركز مشكلة البحث في الاسئلة الاتية : ما هو تاثير القرارات والاجراءات التي اتخذها رضا بهلوي ومن بعده ابنه محمد في تغيير احوال المرأة الايرانية؟، وما مدى ونسبة التغيير الذي شهدته حياة المرأة الايرانية؟ وهل كان التغيير ذا اثر ايجابي على حياة المرأة الايرانية ام العكس، وهل واجهت المرأة الايرانية تحديات وصعوبات ابان مرحلة الانتقال والتحوّل والتطور في واقعها الاجتماعي؟.

تقوم فرضية البحث على ان القرارات والاجراءات التي اتخذت ابان حكم الاسرة البهلوية عامة وتجاه المرأة الايرانية خاصة قد ساهمت بشكل مباشر في تغيير وتطور احوال المرأة الايرانية الثقافية والاجتماعية وحتى الاقتصادية.

منهج البحث يعتمد على الاسلوب التاريخي الوصفي في عرض الوقائع والاحداث، الى جانب المنهج التحليلي .

تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور، تضمن الاول احوال المرأة الايرانية اواخر العهد القاجاري، فيما تتناول الثاني تطور احوال المرأة الايرانية في عهد الشاه رضا بهلوي، وخصص المحور الثالث لتطور احوال المرأة الايرانية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي.

اولا: احوال المرأة الايرانية اواخر العهد القاجاري

واجهت معظم النساء الإيرانيات ابان القرن التاسع عشر قيوداً كثيرة، واتسمت حياة النساء سواء في المدينة او الريف بالعزلة، وكانت تقتصر على اعمال المنزل وتتركز على رعاية الاسرة، وكان لدى البعض منهن فرصة الانخراط في عمل مدفوع الأجر (معظمهن من نساء الطبقة الدنيا والمتوسطة) لاسيما نساء المدينة، لكن تلك الاعمال كانت عادة دون مستوى طموح المرأة الايرانية، وكان التعليم متاحا أمام عدد قليل من النساء، فيما تمتعت المرأة الريفية بقدر أكبر من الحرية، وكانت قادرة على العمل جنباً إلى جنب مع زوجها في الحقل (Seradj, 2013, 48). وأتيحت للنساء فرصة الخروج من منازلهن عند زيارة البازارات وحضور الصلاة في المسجد وزيارات الأسرة والاقارب، وكانت الحمامات العامة الخاصة بالنساء واحدة من الأماكن القليلة خارج المنزل التي كانت النساء قادرة على الذهاب اليها والاجتماع فيها لتبادل الحديث، ومكان للترفيه عن انفسهن (Seradj, 2013, 48).

وطوال حقبة حكم الاسرة القاجارية، تم التعامل مع النساء في الغالب كمواطنات من الدرجة الثانية مع حقوق محدودة للغاية فيما يتعلق بالقدرة على الوصول إلى التعليم الأساسي أو حقوق العمل او الميراث، ونظراً لأن عمل المرأة كان

يُنظر إليه على أنه عمل ثانوي او احتياطي وليس اساسي، فقد كان عمل المرأة في المدينة محصوراً في رعاية الأسرة او لدى اصحاب العمل او الدولة، في حين أن المرأة الريفية والنساء من الطبقة الدنيا، كنّ يعملن في الغالب في نسج السجاد، والحرف اليدوية المختلفة والتطريز، وفي إنتاج المنسوجات والفواكه والشاي، وفي المدن المزدهمة يمكن للمرأة أن تعمل في مجالات اخرى كالفن أو الرقص، او في الحمامات العامة للنساء، او توظيفهن كمربيات، أو خادمات أو كممرضات لدى أسر الطبقة العليا. وكانت المرأة التي تعمل في المنسوجات او غيرها من المهن تحصل في المتوسط على ثلث اجر الرجل في المهن المماثلة، ويعود سبب الاختلاف الرئيس في ذلك الى وضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي، وكانت الفتيات لاسيما في الريف يجبرن على الزواج في سن مبكرة، ولم تكن الظروف ملائمة لهن (Ülker, n.d., 4).

شهدت بلاد فارس منذ منتصف القرن التاسع عشر البدايات الاولى لمحاولات الاصلاح التي تركزت بداياتها على الجانب العسكري، ثم انتقلت بعد ذلك الى الجانب الثقافي والتعليمي، واخذت بوادر التحديث والتغريب تنتقل الى ايران عبر السفراء الايرانيين في الخارج او عن طريق المثقفين والطلبة الذين ارسلوا الى اوروبا من اجل التعلم والحصول على الشهادات العلمية (المشاخي، ٢٠١٢، ٣٣٣)، لقد اقترنت عملية الاصلاح والتحديث التي شهدتها ايران في الوقت ذاته بظهور دعوات لمنح المرأة حقوقها الثقافية والسياسية والاجتماعية ورفع مكانتها في المجتمع، من قبل النساء المثقفات اللاتي زرن عدد من الدول الاوربية وحرصن على نقل تجربتهن التعليمية والثقافية الى ايران (Esfahani, n.d., 35).

لم يأخذ الحديث حول الحداثة في الغالب بالحسبان مكانة المرأة في ايران حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في ضوء ممارسات وتقاليد عمرها يزيد على قرون عدة خلت، وبدأ الحديث عن التحديث والإصلاح والمناقشات الجدية حول تغيير واقع المرأة في ايران، وبدأت عدد من النساء في مناقشة احوال المرأة الايرانية ومكانتها

الاجتماعية فيما يتعلق بحقوقهن وموقعهن، بدءاً من مناقشة السمات العامة التي تميزت بها حياة النساء الايرانيات، في مجتمع فرضت تقاليده وعاداته هيمنة الرجال على النساء واخضعت فيه المرأة لإرادة الرجل، وانتهاء بالمطالبة بحقوقهن الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية. ومن ابرز النساء اللاتي ناقشن احوال المرأة في إيران وضرورة النهوض بواقعهن، الطاهرة قرّة العين^(١)، وببيي خانوم استرابادي^(٢)، والاميرة القاجارية زهرة خانم تاج السلطنة^(٣)، اكدن من خلال النشر في الصحف التي تأسست حديثاً على ضرورة تطوير حال المرأة في إيران ورفع مكانتها الاجتماعية، ومهد ذلك الطريق في التفكير بمكانة المرأة وكيفية النهوض بواقعها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبعد ذلك ابان الثورة الدستورية ١٩٠٦ وما بعدها (Seradj, 2013, 31).

اصبحت المرأة تدريجيًا اكثر انخراطاً في الحياة العامة وخاصة في العقدين الاخيرين من حكم الاسرة القاجارية، واتضح ذلك من مشاركة المرأة في المقاطعة ضد امتياز التبغ عام ١٨٩١ الذي منحه ناصر الدين شاه للبريطانيين لاحتكار تجارته (راد وپور، ١٣٨٩، ٤٤).

ظهرت بدايات التغيير الفعلية الأولى لاحوال المرأة الاجتماعية ابان وبعد الثورة الدستورية ١٩٠٥، فشجعت اجواء التغيير النساء على البحث عن السبل الكفيلة بتطوير احوالهن، وكانت زيادة الاتصال مع أوروبا بمثابة النافذة التي من خلالها ادركت النساء المتثقات الحالة التي كنّ عليها وشجعهن على البحث عن حلول لتغيير اوضاعهن واحوالهن الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وانتقدن كل من زهرة خانم تاج السلطنة وببيي خانوم الأسترابادي والطاهرة قرّة العين في كتاباتهن محنة المرأة وبذلن جهوداً من اجل تحسين واقع واحوال المرأة الايرانية. كما كتب ايضا كل من ميرزا ملكوم خان وميرزا فتح علي والذين عرفوا بمناصرتهم للدستور عن حق المرأة في التعليم، وأثبتت المرأة الإيرانية قدرتها على التنظيم والمشاركة في الإجراءات الجماعية ذات الطبيعة الاجتماعية أو السياسية، وهذا بدوره شجع النساء اكثر على استخدام

الزخم الذي وفرته الثورة الدستورية لهن لجذب وتجمع النساء في الاماكن العامة (Esfahani, n.d., 35).

لقد ادركت النساء المثقفات ان سبب تأخر المرأة الايرانية وتجاهل المجتمع لها، هو الجهل والامية الذي خيم على النساء الايرانيات وابتعادهن عن التعليم والمعرفة، فضلا عن الظروف السيئة التي احاطت بهن، وطبيعة المجتمع الايراني الذي وصف بالذكوري والذي يشبه في ذلك العديد من المجتمعات الشرقية.

لقد كانت الثورة الدستورية البداية والمنطلق نحو تغيير اوضاع المرأة الايرانية، اذ شاركت النساء الايرانيات بشكل مباشر في احداثها، وكان للمثقفات والمتعلمات دورا فيها. وتركزت مطالب النساء ابان الثورة الدستورية على ضرورة واهمية تعليم الفتيات، اذ اسهمت الجمعيات النسائية التي نشأت قبل واثناء وبعد الثورة الدستورية في المطالبة بحقوق المرأة في ايران، ومن هذه الجمعيات "جمعية المرأة الحرة، وجمعية الوطن الأم، وجمعية السيدات، واتحاد النساء، ولجنة المرأة، وجمعية الأزهار، وامتلأت الصحف والمجلات خلال احداث الثورة الدستورية وبعدها بالمقالات والمطالبات التي تؤكد على ضرورة تعليم الفتيات والتذكير بمعاناة النساء والفتيات اللاتي يعنصر قلوبهن الالم ويحذوهن الامل في الحصول على التعليم، فضلا عن المطالبة بحقوقهن الانتخابية في الترشيح والترشح الى مجلس الشورى الوطني الايراني (البرلمان) (Fathi, 2000).

في عام ١٩٠٦ اقامت مجموعة من النساء تجمع كبير في طهران، وصدر عن هذا التجمع بيانا اكد على الحاجة إلى إنشاء مدارس للفتيات، وضرورة تخصيص الاموال اللازمة من قبل الاسر لتعليم بناتهن. وفقا لذلك ناقش مجلس الشورى الوطني الايراني الذي تشكل عقب الثورة الدستورية المطالب التي نادى بحقوق المرأة الايرانية، ومنها مطالب الجمعيات النسائية المتعلقة بتعليم المرأة، لقد كان من ابرز نتائج الثورة الدستورية، اقرار حق المرأة الايرانية في التعليم ضمن بنود الدستور الايراني، اذ تأسست بعد ذلك المدارس الخاصة بالفتيات، وانتشرت الصحف التي تهتم بأحوال

المرأة وتنتشر انشطتها الثقافية وتطالب بحقوقها الثقافية والسياسية، ومنحت الثورة الدستورية النساء الايرانيات اولى حقوقهن وهو التعليم، واعطت الفرصة لهن لإظهار إمكاناتهن ومواهبهن الكامنة بشكل أفضل، ومن ثم كانت مشاركة النساء في احداث الثورة الدستورية وتشكيل الجمعيات النسائية بمثابة كسر لحاجز التقاليد التي فرضها المجتمع، وغيرت من نظرتة الى المرأة ودورها فيه، وأثبتت النساء للجميع أنه عندما يتم فسخ المجال لهن، فإنهن يعرفن جيداً كيف يحققن التقدم لأنفسهن ولمجتمعهن (Fathi, 2000). ومع ذلك لم يتضمن الدستور أي مادة تتعلق بتمثيل المرأة في مجلس الشورى الوطني الايراني، او المشاركة السياسية (Salehi, 2020, 310).

كان من نتائج الثورة الدستورية الإيرانية، تأسيس مجلس الشورى الوطني الايراني (البرلمان)، الذي اقر الدستور وسيادة القانون، والفصل بين السلطات، وتوسيع التجربة الديمقراطية، وإقامة المؤسسات الوطنية والمدنية، والإصلاحات القضائية والتعليمية، والمساواة بين الجميع أمام القانون، وفتحت الحركة الدستورية الطريق أمام تغيير اجتماعي وسياسي وثقافي كبير اظهرت علاماته دخول ايران العصر الحديث، وعكست تغير المجتمع الايراني، ومثلت مشاركة المرأة في الثورة الدستورية البداية الحقيقية لتغيير حال المرأة الايرانية، ابتداءً من المشاركة في الدستور ثم تطور ذلك تدريجيا الى المطالبة بالمزيد من الحقوق الاجتماعية والسياسية، وكان ذلك بمثابة عهد جديد للمرأة الايرانية، واطهرت عملية اندماج المرأة في المجتمع حاجة وضرورة تعليم المرأة، كما اثرت قضايا هامة مثل الأسرة والحجاب، وخلق الفرصة للمرأة لتنظيم وتأسيس التجمعات النسائية وتحرير المرأة (Seradj, 2013, 58-60).

أصبحت الحركة النسائية الايرانية بعد اقرار الدستور الايراني عام ١٩٠٦، أكثر تنظيماً، وشاركت المرأة في أحد اهم التطورات الرئيسية وهو تأسيس المجالس والجمعيات النسائية الشعبية في إيران، والتي كرس نشاطها للقضايا الوطنية وقضايا المرأة المختلفة، وحفز ظهور جمعية حرية المرأة في البلاد النساء على العمل الجماعي من أجل قضايا المرأة، ونشرت دورية تهتم بالقضايا المتعلقة بالمجلس التشريعي

والمصلحة الوطنية والمرأة (Seradj, 2013, 61). ونشأت بعد ذلك العديد من الجمعيات النسائية مثل جمعية الاتحاد السري للمرأة جمعية سيدات الوطن جمعية رعاية المرأة الإيرانية، ونساء إيران، واتحاد النساء، والجهود النسائية، ومجلس نساء المركز (Price, n.d.).

بقى التعليم على رأس جدول أعمال الناشطات الايرانيات، ففي بداية عام ١٩٠٧ تم تأسيس أول مدرسة ابتدائية للبنات على يد بيبي خانوم استريادي في مسكنها الخاص، وفي وقت قصير تم إنشاء عدد كبير من مدارس البنات في مختلف المدن الكبرى، وفي عام ١٩١٨ تم تأسيس كلية التربية للبنات في طهران بصفتها اول مؤسسة تعليمية للنساء (Esfahani, n.d., 36).

ومع تطور احوال المرأة الايرانية وتشكيل الحركة النسائية عقب الثورة الدستورية، كانت ابرز المجالات والقضايا الرئيسة التي اهتمت بها المرأة هي المطالبة بالمشاركة السياسية وحققها في التصويت، وتحسين الواقع الصحي، وتعليم المرأة، وحقوق الإنسان الأساسية، وقوانين الزواج والطلاق (فيما يتعلق بزواج الأطفال والزواج القسري وقوانين الطلاق غير المتكافئة)، واعتمدن بشكل كبير على الصحف الإيرانية للتعبير عن وجهات نظرهن، وأكدت معظمهن ان مطالباتهن بحقوق المرأة لم تكن مناهضة للإسلام، بل كان نقدهم موجهاً تجاه المؤسسة الدينية وتفسيراتها الخاطئة للنصوص الإسلامية، ولقيت جهودهن معارضة كبيرة، لاسيما من رجال الدين، والمجتمع الذكوري الداعم لهم (Seradj, 2013, 68).

وعلى الرغم من معارضة العلماء لنشاط النساء الايرانيات، نجحت المرأة في إنشاء مدارس للفتيات في المدن الكبرى مثل طهران وتبريز ومشهد ورشت وهمدان وغيرها من المدن، وتأسست الجمعيات النسائية بشكل رسمي، ويمكن رؤية ظهور الحركة النسائية في إيران في تشكيل الجمعيات والمطبوعات النسائية على مدى عشرين عاماً، من عام ١٩١٠ إلى عام ١٩٣٢، وخلال تلك المدة، كانت النساء قد ساهمن في إنشاء عدد من المنظمات ونشر العديد المجلات منها أسبوعية واخرى شهرية، وشملت بعض هذه

المنشورات على وجه التحديد القضايا المتعلقة بطروف المرأة، في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين، وكان هناك ١٤ مجلة نسائية تناقش حقوق المرأة، والتعليم والحجاب (Mahdi, 2004, 429).

ويمكن تشخيص أهم العوامل التي كانت سببا في نشأة الحركة النسائية وزيادة نشاطها وبالتالي ساهمت في تطور حال المرأة الإيرانية بشكل عام وهي:

- ١- بروز العديد من النساء المتعلمات والمتقفات اللاتي طالبن بحقوق المرأة الإيرانية وتفانيهن في الدفاع عنها، وتولين قيادة النشاطات النسائية.
- ٢- قيام الثورة الدستورية الإيرانية عام ١٩٠٥.
- ٣- ظهور وانتشار البهائية التي تؤكد على حرية المرأة.
- ٤- تأثير الفكر الليبرالي الغربي في المثقفين الإيرانيين.
- ٥- وجود الأوروبيين في إيران واتصالاتهم المتزايدة مع إيران قبل وبعد الحرب العالمية الأولى.
- ٦- الثورة الروسية عام ١٩١٧ وتأثيرها في عدد من المثقفين الإيرانيين.
- ٧- ظهور الحركة النسائية في كل من تركيا ومصر.
- ٨- انتصار المرأة الأمريكية والبريطانية في الحصول على حق التصويت أواخر عام ١٩١٠ (Mahdi, 2004, 429).

وبدت مظاهر وأنماط الحياة الحديثة بالنسبة للمرأة الإيرانية تظهر مماثلة لتلك الموجودة في الدول الأوروبية، وكانت غالبية وظاهرة على العديد من النساء لاسيما في المدن الكبيرة، فضلا عن ان حركة الاحتجاجات النسائية اعادت تشكيل ذاتها وتحولت الى جمعيات نسائية مستقلة، وتحديدا في المدن الكبيرة، واصبح نشاطها بصورة علنية وقانونية، الى جانب ارتفاع الوعي الثقافي والوطني عند النساء اللاتي بدأن يكتبن وينشرن مواضيع الحداثة، والكتابات التي تهتم بشؤون المرأة وتبحث في السبل التي من شأنها تطوير احوال المرأة في ايران، في مجلات وصحف خاصة بشؤون المرأة، وتم ارسال العديد من النساء الى اوروبا من اجل التعلم، مما عزز ورفع من شان المرأة

ومكانتها الاجتماعية، ودعم مطالبهن في نيل حقوقهن الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، وازدادت اعداد المدارس الخاصة بالفتيات واتسعت شريحة النساء المتفقات والمتعلمات بعدما كانت قبل الثورة الدستورية تقتصر على نساء الطبقات الارستقراطية (Salehi, 2020, 311).

ثانياً: احوال المرأة الايرانية ابان عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥-١٩٤١

شهد عهد رضا شاه بهلوي (١٩٢٥-١٩٤١) نهاية عهد سلالة الاسرة القاجارية التي حكمت بلاد فارس لمدة ١٢٩ سنة (١٧٩٦-١٩٢٥)، وبدأ سقوط الاسرة القاجارية عام ١٩٢١ عندما قاد رضا شاه المازندراني^(٤) قائد لواء القوزاق انقلاباً ضد أحمد شاه^(٥)، اذ توج رضا شاه بهلوي نفسه زعيماً لبلاد فارس عام ١٩٢٥، واستمرت الاسرة البهلوية في حكم البلاد حتى عام ١٩٧٩ (نجاتي، ٢٠٠٨، ص ٣٧).

ويرجع تطور احوال المرأة في ايران الى عهد رضا شاه (١٩٢٥-١٩٤١)، الذي شهد تقدماً في نيل المرأة بعض حقوقها، اذ اتخذ رضا شاه عدداً من الاجراءات لتحسين وضع المرأة الايرانية، وتوجيه مطالبهن بالاتجاه التعليمي والثقافي والاجتماعي بعيداً عن الاتجاه السياسي، وأدى تركيزه على تعليم المرأة كوسيلة لتحديث المجتمع إلى زيادة عدد مدارس الفتيات وتوظيف النساء المتعلمات، ومنذ عام ١٩٢٨ قدم الدعم المالي للمرأة الايرانية للدراسة في الخارج (Esfahani, n.d., 37).

أحدث رضا خان في السنوات العشر الأولى من حكمه تغييراً كبيراً في حياة النساء الإيرانيات مقارنة بما كانت عليه قبل ذلك، اذ دأب على تنفيذ سياسات تحديث المجتمع، وكان جزء منها الاهتمام بالمرأة الايرانية، فازدادت اعداد مدارس البنات الابتدائية والثانوية الى اضعاف ما كانت عليه قبل تولي رضا شاه السلطة (راد وپور، ١٣٨٩، ٤٩)، وازداد معها اعداد الطالبات، اذ بلغ اعداد الطالبات في المدارس الابتدائية والثانوية عام ١٩٤١ بحدود (٨٧٧٩٥) طالبة (رستمي وثواقب، ١٣٩٠، ٢٦)، وبالتوازي مع سياسة التعليم الجديدة، ارسل العديد من الطلبة الى اوروبا

لمواصلة تعليمهم من أجل اكتساب معارف ومهارات جديدة لاستخدامها في تطوير البلاد، وتأسست كلية المعلمين في طهران، كما تأسست جامعة طهران عام ١٩٣٤، إذ أرسل إليها الطلاب الذين تم إرسالهم إلى أوروبا سابقاً للعمل فيها، وكانت أول جامعة حديثة في إيران تقبل طلاب وطالبات عن طريق الامتحان العام، وتم بعدها افتتاح العديد من مؤسسات التعليم العالي (Husseini, 2016, 8).

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن تعليم المرأة قد ساعد في تعزيز مكانتها في المجتمع، ورفع من مستواها الاجتماعي والعلمي، لكن ذلك لم يشمل معظم النساء وإنما اقتصر على فئات قليلة ممن كانت لديهن الرغبة في تطوير مستواهن التعليمي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي وتغيير نمط حياتهن، وبقي معظمهن من الأميات، وكان الفكر السائد في أذهانهن وسلوكهن التفكير التقليدي، المحصور بالبيت والاهتمام بالأسرة (عباسي وموسوي، ١٣٩٣، ٧٠).

كانت ميزة الإصلاح التعليمي لرضا شاه زيادة عدد النساء المؤهلات لدخول التعليم العالي، وبالرغم من ذلك كانت فرصة القيام بذلك مقتصرة على النساء اللاتي قبلن بالتغيير، والمشكلة ظهرت في النساء المتدينات أو العامة من النساء كونهن رفضن مظاهر التغريب، وكان لذلك تأثير على موقفهن من التعليم، وعلى الرغم من أن الالتحاق بالمدارس الابتدائية كان إلزامي للفتيات، تشير الإحصائيات في عهد رضا شاه إلى وجود نسبة عالية من الأمية بين الفتيات في الأسر، حتى البنات اللاتي التحقن بالمدارس الابتدائية لم يتم تعليمهن بشكل جيد بسبب سياسات رضا شاه التي ركزت على تغريب التعليم، الأمر الذي ألزم الفتيات بترك الحجاب في الأماكن العامة، وهذا أجبر غالبية الفتيات على البقاء في المنزل وترك التعليم (Mottaghi, 2015, 17).

أما فيما يتعلق بالحركة النسائية فمنذ قيام الثورة الدستورية وحتى تسنم رضا شاه السلطة عام ١٩٢٥، فكانت شبه مستقلة وبعيدة عن تدخل الدولة تقريباً، إذ ازداد نشاطها خلال هذه المدة نتيجة الوعي المتزايد للمرأة الإيرانية، وبسبب نضالها ضد

الاستبداد الداخلي والتوغلات الأجنبية، فضلا عن ان النساء المشاركات في الحركة كن من جيل النساء اللاتي شاركن في الثورة الدستورية، وكن متأثرات بالحركات النسائية في كل من الاتحاد السوفيتي وتركيا ومصر والصين واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، على الرغم من عدم الاعتراف بحقوقهن وعدم توفير الدعم لهن من قبل الحكومات ما بعد الثورة الدستورية، فقد استمر نضالهن من أجل تغيير واقعهن، بغض النظر عن الدعم من قبل الحكومة أو الأحزاب السياسية أو القوى المؤثرة في المجتمع، وكانت الحركة النسائية جديدة تمامًا على إيران، وكان هدفها تحسين وتطوير واقع وحال المرأة الايرانية، ومحاولة تغيير واقع المجتمع الذكوري، وتحرير إيران من الهيمنة الاجنبية، وتركزت مطالب الحركة الأساسية على التعليم وإصلاح قوانين الزواج والطلاق والحق في التصويت والمواطنة، وكلها كانت تتطلب إصلاحات داخل كل من النظام السياسي والمجتمعي، ومع تطور الحركة وانتقادها للحكومة نتيجة تدخل القوى الأجنبية، وانتقادها لواقع المرأة وعدم تكافؤ فرصها في المجتمع، دفع ذلك حكومة رضا شاه الى انتقاد نشاط الحركة ومهاجمتها، وبدأ رضا شاه مطلع الثلاثينيات بتوجيه نشاط الجمعيات النسائية بالاتجاه الذي يخدم الدولة، وازهار الاخيرة نفسها على انها مع حقوق المرأة ومناصرة لقضاياها وداعمة لها (Sedghi, n.d., 76).

وعمد رضا شاه الى دمج الجمعيات النسائية الناشطة في هيكل الدولة، كما كان الحال مع جمعية المرأة الوطنية، اذ ان النساء اللاتي أدرن هذه الجمعيات مثل محترم اسكندري، رأت أنه من الحكمة مسايرة رضا شاه من أجل الإسراع في تلبية مطالبهن، وفي حالات أخرى الغيت عدد من الجمعيات والصحف النسائية بسبب الانتقادات التي وجهتها لنظام الشاه والحكومة وللمجتمع بشكل عام، وفرضت الحكومة على اي تجمع نسائي اخذ ترخيص مسبق للنشر أو الظهور في الأماكن العامة، ولم تستطع المنظمات النسائية المعارضة مواجهة الحكومة ولم تنضم في الوقت ذاته إلى نظام الشاه، ومن ثم بقت الجمعيات التي كانت أكثر انسجامًا مع الشاه وأهدافه، وبدا الأمر



كما لو أن المرأة فقدت قدرتها على المطالبة بحقوقها على الرغم من المكاسب التي حققتها في المرحلة السابقة، وبدى وكأن كفاح المرأة انتهى مرة أخرى في صراع إيران مع الحداثة ولم تحقق ما كانت تسعى إليه وخاصة حقوقها السياسية والاجتماعية (Brooks, n.d., 40).

لم يكن الاهتمام بتعليم المرأة ومعرفة القراءة والكتابة وتعزيز ثقافتها وحده كافياً لتطوير المجتمع، بل كانت السياسة الرسمية للدولة تهدف إلى أعداد النساء بشكل يتوافق مع توجهات النظام البهلوي الجديد بتحديث المجتمع حسب النمط الغربي، وكان هناك إصرار على أن تصبح المرأة الإيرانية غربية في التعليم والملبس والأنشطة الاجتماعية، وهدف التنشئة الاجتماعية للمرأة في الأخير هو تعليمها ورفع مكانتها الاجتماعية والثقافية، وتولى مختلف المناصب الاجتماعية، من هذا المنطلق شجعت الدولة الصحف على دعم ونشر كل ما من شأنه حث وتشجيع النساء على قبول الحداثة والتغريب في مظهرهن، وبرزت العديد من الصحف والمجلات التي نشرت مواضيع عن المرأة وحقوقها منها عالم المرأة، رسالة المرأة، النساء الوطنيات، ساعي سعادة النساء، الفتيات الإيرانيات، دليل الحياة، لغة النساء، وهكذا بدأت حياة المرأة في عهد رضا شاه تتغير تدريجياً، وكان هذا التغيير شكلياً أكثر من كونه جوهرياً في محاولة لمحاكاة وضع المرأة في المجتمعات الغربية (رستمي وثواب، ١٣٩٠، ١٩).

في عام ١٩٣١ أدخلت الحكومة عدداً من التغييرات في قوانين الزواج والطلاق، ومنها أصبح الزواج تحت إشراف المحاكم القضائية المدنية وليس الدينية، وفي عام ١٩٣٥ صدر مشروع قانون في المجلس النيابي أعطى المرأة الحق في طلب الطلاق بشروط محددة (زويد ومحمد، ٢٠٠٩، ١٩٣؛ Esfahani, n.d., 37). ومثلت الإصلاحات القانونية المتعلقة بالزواج والطلاق والعلاقات الأسرية محاولة من لدن رضا شاه لتعطيل سلطة رجال الدين من خلال تعديل بعض القوانين النابعة من الشريعة الإسلامية التي تحكم الأسرة، وكانت الإصلاحات محدودة من حيث الحياة اليومية للمرأة، وكان أبرز هذه التغييرات، هي فرض تسجيل عقود الزواج لدى المحاكم

المدنية وليس الدينية، واصبح اصدار ترخيص تصريح الزواج من لدن المحاكم المدنية، وتم تعديل سن الزواج، وكان سن البلوغ ٩ سنوات عند الإناث و ١٥ سنة للذكور ضمن قانون عام ١٩٣١ المستند الى احكام الشريعة الاسلامية، كما اشترط أن يستند عقد الزواج على "الأهلية الجسدية" للزوج وليس العمر، ثم عدّل قانون عام ١٩٣٥ ذلك بتحديد عمر ١٥ سنة السن القانوني للمرأة و ١٨ للرجل، واعترف القانون ايضا بالاتفاق بين الطرفين كشرط مسبق للزواج، حتى أنه سمح بإلغاء الارتباط بعد الاتفاق على المهر، وأجاز للمرأة الزواج من الأجانب ولكن بإذن من الحكومة. هذه الإصلاحات حلت محل نظام وسلطة رجال الدين والذي يفوض مسؤولية الزواج والطلاق الى الفقهاء أو المحاكم الشرعية، ومنحت القوانين الجديدة المرأة حقوق القصر، وتمكين النساء من بدء إجراءات الطلاق، ولكن بما يتفق مع الشريعة، واحتفظ الزوج بسلطته في تطليق زوجته أو زوجاته، وأضفت أحكام القانون المدني الجديد الشرعية على ولاية وسلطة الرجل، ومن الناحية القانونية الأطفال يعودون إلى آبائهم وفي قضايا الانفصال كانت الحضانة له، كما تم تقنين قوانين الميراث واستخدام اللقب والوصاية (McGlinn, 2000, 73).

أثبت هذا التشريع اهميته بالنسبة للمرأة الايرانية مقارنة مع التغييرات الأخرى التي أدخلها رضا شاه في فترات لاحقة، ولعل جهود رضا شاه الحازمة في تطبيق وتنفيذ القوانين التي منحت النساء بعض الحقوق هي من حملت علماء الدين على قبول تلك الاصلاحات بالرغم من معارضتهم لها، وكانت لدى رضا شاه القوة الكافية لمواجهة معارضة العلماء وتحدي مقاومة النهج التقليدي تجاه المرأة إلى حد ما (Esfahani, n.d., 37).

بذل رضا شاه جهوده في دعم مشاركة المرأة في المجتمع وتوسيع نشاطهن في الشؤون العامة عن طريق تشجيع تعليمهن، واستثمرت الحكومة قدرا كبيرا من المال والموارد في دعم حقوقهن في المجالين الثقافي والاجتماعي، ففي عام ١٩٣٢ استضافت طهران مؤتمر النساء الشرقيات كجزء من توجهات الدولة في دعم حقوق



وحرية المرأة، وبعد مرور عام قامت عدد من النساء الإيرانيات بتقديم توصيات الى مجلس الشورى الوطني بشأن حقوقهن السياسية والانتخابية لكن المجلس رفض طلبهن، الا ان الحكومة بدأت سلسلة من الإصلاحات لتشجيع المرأة ومنحها المزيد من الحقوق في مختلف المجالات الاجتماعية، ومنها عام ١٩٣٤ اذ دعا رضا شاه الى تأسيس منظمة نسائية برئاسة ابنته اشرف بهلوي^(٦)، وبدأت هذه المنظمة بسلسلة من الأنشطة الاجتماعية لنزع الطابع السياسي عن الحركة النسائية، وخلق صورة لانخراط المرأة ومشاركتها في المجتمع كدليل على الحداثة (Mahdi, 2004, 430)، من هذا المنطلق اسست الاميرة شمس بهلوي^(٧) في عام ١٩٣٥، اول نادي نسائي، ثم اتبعته بتأسيس فرقة الكشفة للبنات (زويد ومحمد، ٢٠٠٩، ١٩٣)، وفي العام نفسه اسس رضا شاه مركز المرأة كانون بانوفان (Center (Kanun- Banovan (The Lady's)^(٨)، وهي منظمة ترعاها الدولة وتشرف عليها ابنته الكبرى (شمس) (Mottaghi, 2015, 17)، وانسجاما مع اهتمام المجتمع الدولي بالمرأة، وجعل يوم الثامن من اذار من كل عام يوم المرأة العالمي، اعلن رضا شاه ايضا احتفاء بلاده بهذا اليوم تقديرا للمرأة الايرانية، وجعل بدل ذلك يوم الثامن من شهر كانون الثاني من كل عام تقليدا يحتفل به الايرانيين بيوم المرأة الايرانية (6) (Kelberer, n. d.)، لكن في الوقت ذاته اتجه رضا شاه لحل الجمعيات النسائية المستقلة التي كانت منبرا للمطالبة بحقوق المرأة، اذ شكلت تهديداً لسلطته كجمعية أنجمان والمنشورات المرتبطة بها، وكان لذلك تأثير كبير على الحركة النسائية التي ترسخت خلال العقدين الاوليين من القرن العشرين (Sedghi, n.d., 88).

كانت سياسة التحديث التي اتبعها رضا شاه مستوحاة من تجربة التقدم والتحضر التي شهدتها تركيا ابان حكم مصطفى كمال أتاتورك، وكان ذلك بعد زيارة رضا شاه بهلوي ال تركيا في ٢ حزيران/ يوليو عام ١٩٣٤ (Abrahamian, 1982, 144)، اذ شاهد الشاه النساء في تركيا مكشوفات الرأس ويرتدين الزي الغربي، والكثير منهن اصبحن متعلمات، وعلى اثرها حظر رضا شاه ارتداء الحجاب في الأماكن العامة عام

١٩٣٦، وبدأت بعض النساء في إيران بالظهور في الأماكن العامة من دون حجاب، وعدت حكومة رضا بهلوي هذا الاجراء هام في اطار تحديث المجتمع الايراني وتطوير حال المرأة الايرانية على وجه الخصوص، رغم تعرضن للمضايقات العلنية لقيامهن بذلك، وشعرت العديد من النساء بالإحراج وعدم الارتياح بسبب الظهور في الأماكن العامة كاشفات الحجاب (Seradj, 2013, 87; Ülker, n.d., 8).

مع الغاء الحجاب حلت الموضة الأوروبية محل الزي واللباس التقليدي للمرأة الإيرانية في الأماكن العامة، واصبحت فتيات المدارس يسرن في الشوارع بأزياء رياضية غربية، وظهرت المعلمات غير المحجبات في فصولهن الدراسية واعمالهم الطبية وقبلت كليات الحقوق النساء، وازدهرت الأعمال الحديثة والتي تمتنها النساء كخياطة الملابس وصالونات التجميل والمتاجر المتخصصة في القبعات الأوروبية واصبحت منتشرة في شوارع طهران، وذهب العديد من التجار الى أوروبا لشراء الملابس والقبعات من فرنسا وألمانيا وبريطانيا، وتم تنفيذ مرسوم الغاء الحجاب بالقوة، ومنعت الدولة ظهور المسؤولين برفقة زوجاتهم علانية وهن يرتدين الحجاب، وغرم موظفو الحكومة إذا كانت زوجاتهم برفقتهن محجبات، كما منعت المحجبات من دخول دور السينما والحمامات العامة والتي هي أماكن الاستحمام المتاحة لغالبية كبيرة من النساء، حتى المرأة التي كانت ترتدي وشاحًا تم إيقافها من قبل الشرطة الذين كانوا يطلبون منها خلع الوشاح أو تمزيقه (Sedghi, n.d., 87).

اظهرت الكثير من النساء تجاوبا مع الغاء الحجاب وكنّ سعداء بالتخلي عن الحجاب، ومعظم النساء اللاتي استقدن من الأحكام الجديدة جاءت من خلفيات الطبقات الراقية في المجتمع، وكان البعض منهن أقمن في الخارج وكن قد تخلين عن الحجاب وارتدين الملابس الحديثة الغربية، وكن من متوسطي العمر ومن المتعلمات والنخب من النساء، بما في ذلك المشاركات في الحركة الدستورية (Sedghi, n.d., 88).



شجعت السياسة الرسمية للدولة تجاه المرأة التكيف مع الواقع الجديد، من حيث تقليد النساء الغربيات في التعليم واللباس والأنشطة الاجتماعية، ومن هذا المنطلق سمح للنساء أيضاً بارتياح الأماكن العامة والفنادق والسينمات وعدم السماح بالتعرض لهن أو التمييز ضدهن، وفرضت غرامات مالية كبيرة على المخالفين، وظهر جيل جديد من النساء المتعلمات لعبن دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية والثقافية للبلاد وأصبحت تدريجياً أكثر وضوحاً في الحياة العامة، وأكثر تأثيراً في المجتمع مقارنة عن المرحلة السابقة (عباسي وموسوي، ١٣٩٣، ٧٥-٧٦).

وشهد عهد رضا شاه أيضاً بدايات ظهور الفن المسرحي في إيران، إذ تميزت هذه المدة بظهور مسارح ثابتة ودائمة وفرق مسرحية متعددة، وأنواع مختلفة من المسرحيات ذات الطابع الوطني، كما شهدت تلك المدة ظهور المرأة في العروض المسرحية، فقبل هذا التاريخ، كانت المرأة الإيرانية لا يسمح لها في الظهور على خشبة، بل كانت تمنع من مشاهدة العروض المسرحية أيضاً، وكان الرجال يقومون بإداء أدوار النساء على المسرح، وكانت صديقة دولت آبادي أول امرأة إيرانية كتبت مسرحية، أما ملوك حسيني فكانت أول امرأة ظهرت على خشبة المسرح، والتحقت بهن بعد ذلك العديد من النساء (العبيدي، ٢٠٢١، ٣٦).

كان قرار رضا شاه بفرض الزي والملابس الحديثة عام ١٩٢٨، وحظره الحجاب عام ١٩٣٦ وتطبيقه بالقوة على النساء في الأماكن العامة، قد أتى بنتائج خلاف ما كان ينشده (العبيدي، ٢٠٢١، ٣٧؛ Ülker, n.d., 6)، إذ ترتب على ذلك، أن الكثير من النساء وعلى وجه الخصوص نساء الطبقات الوسطى والدنيا في المجتمع والذين يعيشون في بيئة تقليدية، كان عليهن التخلي عن جميع أنشطتهن الاجتماعية حتى مجرد القيام بالتسوق بأنفسهن أصبح صعباً عليهن، كونهن لا يستطعن الخروج دون الحجاب، وهذا أدى إلى عزلتهن عن المجتمع ومحيطهن الاجتماعي وأجبرهن ذلك على الاعتماد على أزواجهن وأبنائهن وأقاربهن من الذكور للقيام بالمهام التي كانوا يؤديونها بأنفسهن (زويد ومحمد، ٢٠٠٩، ١٩٢؛ Esfahani,

38 (n.d.)، وهكذا بدأت العديد من النساء اللاتي رفضن خلع الحجاب يخترن العزلة على انفسهن، ومنعت بسبب ذلك العديد منهن الذهاب إلى المدرسة على الرغم من توسع النطاق التعليمي، ورغم محاولات رضا شاه من اجل تطوير حال المرأة، لكن ذلك لم يغير حال المرأة كثيرا، فلم تمنح المرأة حق الاقتراع، ولم تعالج إصلاحات الشاه القانونية وضعها فيما يتعلق بتعدد الزوجات وزواج الأطفال والطلاق والميراث. وفي الوقت الذي كان رضا شاه يسعى إلى تقليد تقدم تركيا في عهد أتاتورك، اختلفت سياساته عن أتاتورك من ناحية العمل باحكام الشرع الاسلامي، ففي الوقت الذي رفض أتاتورك تبني قانون يعتمد الشريعة الاسلامية منهاجا او اساسا للدستور، واعتمد المساواة الكاملة في الفرص للمرأة مع الرجل في جميع المجالات القانونية والتوظيفية والتعليمية والسياسية، في المقابل فقد حظر رضا شاه ارتداء الحجاب لكنه دعم احكام الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بتعدد الزوجات والطلاق والميراث، وبالتالي لم يتغير واقع المرأة كثيرا، وبقيت محرومة من بعض الحقوق، وبينما تحققت بعض المكاسب في مجال تعليم الفتيات، وتمتعت الفتيات الإيرانيات بإمكانية الالتحاق بالتعليم الثانوي، لكنه بقي أيضا محدودًا، والمنهاج كانت لا تتضمن عن المرأة وحقوقها شيء، وعدد المدارس الابتدائية والثانوية للفتيات كانت أقل من عدد مدارس البنين لا سيما في المناطق الريفية، وغالبًا ما أُجبرت المدارس الثانوية على الإغلاق بسبب نقص المعلمين أو انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس بسبب الزواج (Seradj, 2013, 88).

من الناحية العملية، بعد تنقيف المرأة ومحاولة توفير أساس القبول الاجتماعي والثقافي لها في المجتمع، أثرت قضية توظيف المرأة وعملها خارج المنزل، فحاولت النساء الخروج من المنزل والحصول على عمل ودخل ثابت بهن، لكن كان أمامهن عوائق كثيرة، منها قلة الخيارات الوظيفية للمرأة الحضرية من الطبقة المتوسط، اذ كانت النساء والفتيات الحضريات الفقيرات ينحصر عملهن في مهن مثل الخياطة والغزل والنسيج وخدمة البيوت والتمريض والقبالة والمعالجة والوعظ ووسيط الزواج



وبائعات، وعاملات في المزارات العامة وفي غسيل الملابس والغناء والرقص، وبعد ذلك اضيفت وظائف أخرى، منها العمل في الخدمات العامة مثل بيع التذاكر في المؤسسات العامة، والعروض ودور السينما وفي العربات والحافلات والسكك الحديدية وغيرها، على الرغم من كونها كانت غير مناسبة للمرأة، لان مثل هذه الوظائف الخدمية والعمل في الوظائف الصناعية لا تتسجم مع وضع المرأة في المجتمع وبخاصة اذا كان محافظا (رستمي وثواب، ١٣٩٠، ٤٠).

حاول رضا شاه دمج المرأة الايرانية بالأنشطة الاقتصادية وحثها على العمل في عدد من المهن، وكان عليه اعتماد سلطته الادارية في هذا الجانب من اجل حث المجتمع على تقبل ذلك، لكن قانون عدم ارتداء الحجاب كان بمثابة عقبة أمام مشاركة المرأة في الوظائف العامة، فلم تتجاوز نسبة مشاركة المرأة في الوظائف العامة اكثر من ١٤٪، وهي نسبة صغيرة قياسا الى نسبة الذكور، بسبب البيئة المحافظة للمجتمع الايراني، فضلا عن تفضيل الرجل في العمل على المرأة، ومنع عمل النساء في مجال المهني، وعلى الرغم من ذلك فان ثقافة وامتهان العمل الوظيفي كانت منتشرة بشكل أكبر بين نساء الطبقة العليا والوسطى ايضا، كون ان المرأة الإيرانية كانت قد بدأت في هذه المرحلة تتحرر من الضغوطات التي كانت ترضها الأعراف والقيم المجتمعية، فتوفرت لها فرص العمل في وظائف مثل التمريض والتعليم والعمل في بعض المصانع وخاصة صناعة السجاد (عباسي وموسوي، ١٣٩٣، ٦٢).

كما ان عدداً من الوظائف التي كانت محظورة أصلاً على النساء في وقت سابق اصبحت متاحة امامهن كالتدريس والعمل في المحاكم والوظائف العامة، وخرجت العديد من النساء من المنزل للعمل في مجال الصناعة والخدمات أيضاً، وقد ادى ذلك الى اضعاف بعض النشاط على الاقتصاد الإيراني ليصبح أكثر توجهاً نحو الخدمات، وشجعه التمويل الحكومي والتركيز على الصناعة والخدمات الأكثر حداثة، وهكذا مع انتقال الناس والنساء من الزراعة إلى المدن والبلدات الناشئة، تراجعت

الزراعة وعزف عنها، وادى ذلك الى انخفاض الإنتاج الزراعي (Brooks, n.d., 39).

وبالرغم من سعي رضا شاه لإدماج المرأة في الحياة الاقتصادية، فان توجهه هذا كان محفوفاً ببعض المعوقات، حيث كانت الصناعات متخصصة للغاية وركزت في مجالات معينة وفي مناطق محددة من البلاد، فضلا عن انه لم يكن هناك تخطيط حكومي اقتصادي لتشغيل اليد العاملة في الوقت الذي دخلت فيه المرأة مجال العمل الاقتصادي، وبناءً عليه كان عدد النساء اللاتي كن يعملن في الوظائف وفي الصناعات والمصانع محدودا للغاية، وتضمنت في الغالب وظائف تعليمية وإدارية وخدمية، كما أن المجتمع كان لا يرغب في رؤية المرأة تعمل في مثل هذه الوظائف او تشارك في الاقتصاد، وكان رأي الشارع أن مشاركة المرأة في الشؤون الاقتصادية والعمل في المصانع يزيد من اعداد العاطلين من الرجال، وان عمل النساء في المصانع والمؤسسات سيدفعهن الى ترك اداء واجباتهن الاجتماعية، وهي تربية الأطفال وإدارة الأسرة، وان وجه المنفعة الاقتصادية الحقيقي للبلد يكون بقيام المرأة بكل قوتها وجهدها بالمهام التي اوكلت لها، وعدم القيام بعمل الرجال، لأن الغرض من الإنتاج في الاقتصاد هو تكوين الثروة وعادة ما يكون تكوينها من قبل الرجال، وكان الاعتقاد الشائع في المجتمع ايضا، ان النساء اذا كن ماهرات في التدبير المنزلي ورعاية الأطفال وصحة الاسرة وتعليمها والمصالح الاقتصادية، سيسهمن في تكوين أسر جديدة تسهم في إدارة شؤون البلاد المختلفة، عن طريق اعداد أبناء أكفاء يساهمون في تطوير الشؤون الاقتصادية والعسكرية والصناعية للبلاد، خير من ذهاب النساء الى العمل والانخراط في التجارة والازدهار والصناعة. ان رفض المجتمع التقليدي لتوظيف المرأة، والأمية والجهل، وقانون الغاء الحجاب، فضلا عن الافتقار إلى السياقات الاقتصادية والصناعية المناسبة لوجودهن واندماجهن الاجتماعي والذي تم رفضه اجتماعيا (رستمي وثواقب، ١٣٩٠، ٤١)، الى جانب سلطة القوى الدينية التقليدية وتأثيرها في المجتمع، وعقلية وبيئة المجتمع الايراني التي كانت غير مهياة



او مستعدة لتقبل تغيير واقع حال المرأة، فضلا عن عدم كفاءة الهياكل الادارية السياسية والاقتصادية والثقافية، وعدم وجود البنى التحتية اللازمة في المجال الاقتصادي، عدت جميعها عقبات أمام وجود المرأة في الوظائف وسوق العمل بشكل عام^(٩). الى جانب ذلك لم يجر رضا شاه تغييرات في القانون المدني المعتمد عام ١٩٣١، ومنها ما يتعلق بحق المرأة في العمل، فضلا عن ان النساء في عهد رضا شاه حُرمت من حقوقهن السياسية، اذ كانت القوانين الانتخابية تمنع النساء من التصويت والانتخاب، واستمرت النساء في العيش على هامش الحياة، ولفت ذلك الناشطات الايرانيات الى ضرورة قيام حركة نسائية مستقلة تقوم بالمطالبة بحقوق المرأة في ايران ومنها حق توفير فرص العمل لها (راد وپور، ١٣٨٩، ٥٠).

بناءً على ما تقدم يمكن القول ان عدم المساواة القانونية والسياسية في عهد رضا شاه وحرمان المرأة من حق التملك، وعدم منحها حق التصويت والترشح في الانتخابات العامة، واستخدام الشرطة القوة في تطبيق نزع الحجاب، وتقييد أنشطة الحركة النسائية وتوجيهها من خلال مركز المرأة بالاتجاه الذي يخدم نظام رضا شاه، تسبب ذلك في عرقلة الجهود الرامية لتطوير حال المرأة في ايران، وساهم كذلك في اضعاف الحركة النسائية بشكل عام، وابقى على الحالة التقليدية للمرأة الايرانية في الغالب (عباسي وموسوي، ١٣٩٣، ٦٥)، اذ تغيرت توجهات المنظمات النسائية التي تشكلت بعد الثورة الدستورية عام ١٩٠٦، من حركة مستقلة سعت بالكامل الى تحقيق المساواة ودعت الى مراعاة حقوق المرأة الى العمل بتوجيه من الدولة وبما يخدم مصالحها (Seradj, 2013, 89).

ثالثا: احوال المرأة الايرانية في عهد محمد رضا بهلوي ١٩٤١-١٩٧٩

واصل محمد رضا شاه مسيرة والده الاصلاحية من أجل تحديث ايران وتغريبها، وخضعت إيران في عهد محمد رضا شاه لعدد من التغييرات المهمة، واجرى الشاه عددًا من الإصلاحات التي تتعلق بوضع المرأة في المجتمع، وفي الوقت الذي كانت فيه بعض هذه الإصلاحات حقيقية، فإن الكثير منها كانت شكلية ايضا، اذ

كانت السياسة الداخلية والخارجية التي تبناها محمد رضا من أجل التقرب من الغرب، والطريقة التي حكم بها البلاد باعتماد الإصلاحات الشكلية والقمع السياسي والاجتماعي، وسوء ادارة الموارد الاقتصادية، أدت في النهاية إلى سقوط النظام البهلوي (Brooks, n.d., 43).

مع تولي محمد رضا مقاليد سلطة البلاد عام ١٩٤١، كان قانون منع ارتداء الحجاب قد خف تطبيقه في الميدان العام، لكن فاعليته بقت بالنسبة للوظائف العامة، فالمرأة المحجبة لا يسمح لها بالتوظيف في القطاع العام حتى تترك الحجاب، لذلك ومنذ عام ١٩٥١، بدأت اغلب النساء يطالبن بالمساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومع ان محمد رضا شاه كان مع توجه دعم حقوق المرأة، لكن حرصه على عدم اثاره غضب علماء الدين ومواجهتهم دفعته الى عدم التسرع في دعم مطالب المرأة الايرانية (Esfahani, n.d., 38)، وفي الوقت ذاته لم تقدم الأحزاب والتنظيمات النسائية كالجمعية النسائية وحزب الغاية الاجتماعية والحزب الديمقراطي الإيراني والمجلس النسائي الأعلى شيئاً لتحسين وضع المرأة، على عكس ما كانت عليه ابان الثورة الدستورية وما بعدها، ولم تتخذ أي خطوات نحو استقلال هوية المرأة الاجتماعية والسياسية (راد وپور، ١٣٨٩، ٥١).

بعد انقلاب عام ١٩٥٣ وقمع مجموعات المعارضة المختلفة، ادرك محمد رضا بهلوي قوة موقفه للقيام بمزيد من التحديث في البلاد بالرغم من معارضة المؤسسة الدينية، ان العديد من الإصلاحات التي بدأت عام ١٩٦٣، وأعلن عنها الشاه كخطوة نحو تحديث البلاد كانت جزء من الثورة البيضاء التي تبناها ضمن برنامج الإصلاح، وكان في مقدمتها قانون إصلاح الأراضي وبرامج البنية التحتية مثل بناء السدود و مشاريع الري وتوسيع شبكات النقل ودعم النمو الصناعي وكان من ضمنها الاعتراف بحقوق المرأة، وهدفت جميعها إلى رفع مستوى التقدم والازدهار العام في البلاد (Ulker, n.d., 9).

طرح الشاه الثورة البيضاء في الأول من كانون الثاني ١٩٦٣^(١٠) وتضمنت هذه الثورة في أحد مبادئها الأساسية دعم مساهمة المرأة الإيرانية فيما عرف بـ "جيش العلم والمعرفة"^(١١) لتنفيذ برنامج التعليم العام والالزامي في المدن والقرى في إيران، وكانت إحدى الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج هو تدريب عدد من النساء في معاهد خاصة تؤهلن بشكل عام من أجل القضاء على الأمية في جميع أنحاء البلاد، والتركيز على تعليم نساء القرى القراءة والكتابة ومحاربة الجهل والأمية التي تنتشر بينهن بنسبة ٩٠%، ولم يكن الأمر بعيداً أيضاً عن الترويج للنظام وبالشكل الذي يصب في دعم مؤسساته (الفايض ومجيد، ٢٠١٧، ٥٦-٥٧)، على الرغم من الجهود التي بذلت في هذا الجانب لم تتجاوز النساء المتعلقات حتى عام ١٩٧٧ نسبة ٣٠٪، واللاتي وصلن الجامعات عام ١٩٧٩ نسبة ٣١٪ (Kelberer, n. d., 7).

وكجزء من برنامج الثورة البيضاء، وبعد ان تم الاعتراف بحق المرأة التركية في التصويت والمشاركة في الحياة السياسية والبرلمانية، تم تعديل قانون الانتخابات، الذي تضمن حق المرأة الإيرانية في الانتخاب، ومنحها الحق في التصويت لانتخاب أعضاء مجلس الشورى الوطني والترشح له لمن يبلغن ٣٠ عاماً، وقوبل ذلك بمعارضة كبيرة من رجال الدين، وفي مقدمتهم آية الله الخميني، الذي رأى في ذلك إفساد كامل لأخلاق المسلمات (Esfahani, n.d., 38). وبالرغم من المعارضة والانتقادات التي واجهها الشاه، لكنه سعى إلى توسيع دائرة المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية، عندما أصبح قانون الانتخابات الذي صدر عن البرلمان ساري المفعول وصادق عليه الشاه في الثلاثين من نيسان عام ١٩٦٤، إذ اعطى للمرأة الإيرانية الحق في التصويت والترشيح لمجلس الشورى الوطني، وفقاً لذلك فازت المرأة الإيرانية بستة مقاعد في مجلس النواب في دورته الحادية والعشرين ١٩٦٣-١٩٦٧، وتم انتخاب المرأة في هيئة رئاسة المجلس أيضاً (الفايض ومجيد، ٢٠١٧، ٦١-٦٣).

كانت مشاركة النساء في مجلس النواب فرصة لهن لمناقشة الموضوعات والقضايا الهامة التي تخص شأن المرأة والأسرة الإيرانية، ومنها العمل على تكامل

الدستور وتعديله بما ينسجم ومشاركة النساء في النشاطات السياسية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن مناقشة انشاء المدارس المهنية للبنات، وبحث دراسة النساء في القرى والارياف، ودعم تعزيز دور الاسرة الايرانية وخاصة الامهات والاطفال، وحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل، وتشجيع ودعم تعليم الفتيات في الريف من خلال ارسال المئات من المعلمات الى الارياف، وحث الفتيات على ممارسة المهن اليدوية لتقليل البطالة والحفاظ على المهن التراثية في ايران (الفياض ومجيد، ٢٠١٧، ٦٣-٦٤).

كان حق التصويت للمرأة عام ١٩٦٣ وانتخاب عدد من النساء في مجلس الشورى فرصة في وصول بعضهن إلى مناصب عليا في الدولة، بما في ذلك الوزارة، لكن معظم الوظائف العليا كانت محصورة بالنساء من الطبقة العليا في المجتمع، ولم يكن هناك مشاركة على مستوى القاعدة الشعبية، لذلك تشكلت فيما بعد طبقة من المتعلمات والمتقنات، وكانت هذه الطبقة الجديدة ذات توجهات سياسية معارضة للنظام، ولسياسة التحديث وفق النمط الغربي (راد وپور، ١٣٨٩، ٤٤؛ الفياض ومجيد، ٢٠١٧، ٦٤).

كان اقرار حق المرأة في الانتخابات بمثابة تغيير كبير في الثقافة السياسية الإيرانية، والذي كان متوافقاً مع تطورات المرأة الايرانية، وأعطى ذلك قوة أكبر للحركة النسائية في إيران إذ دافعت النساء الإيرانيات من أجل حقهن في التصويت، وخاصة في عهد رضا شاه . بيد ان منح الشاه المرأة حق التصويت، مثل ايضا مشكلة لأنه مع مرور الوقت انخفضت شعبية الشاه، وارتبط الإصلاح الانتخابي بشكل أكبر بنظام لا يحظى بشعبية، نتيجة ارتباطه بالغرب أكثر من ارتباطه بمصالح البلد والشعب، ولم تمكن الثورة البيضاء النساء من أن يكن جزءاً حقيقياً من الإصلاح، وكان حق الاقتراع مرتبطاً بالشاه وأهوائه وأفكاره بدلاً من الاستجابة الحقيقية لمطالب النساء الإيرانيات، والأهم من ذلك انه لم يأت هذا التطور السياسي الجديد من قناعة الشعب بذلك، وانما جاء تنفيذه من أعلى سلطة في البلاد وبحسب متطلبات ومصالحة النظام، ومن اجل

التوافق مع توجهات الغرب، لذلك كان هذا الاصلاح يفتقر إلى دعم الشارع الايراني مقارنة مما لو فازت النساء الإيرانيات وأنصارهن حقاً في التصويت من خلال مجلس الشورى الوطني وإقناع السكان بان المشاركة السياسية الكاملة للنساء ستعزز من التنمية، لكنه لم يحظ برضا معظم السكان على وجه الخصوص في ظل مجتمع محافظ دينياً (Brooks, n.d., 49).

واقر مجلس الشورى الوطني بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٧ تنظيم المؤتمر الأول للنساء الايرانيات، اذ حضر المؤتمر الذي عقد بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٥ عدد كبير من النساء الايرانيات وفي مقدمتهن الأميرة أشرف بهلوي، فضلا عن عدد من المسؤولين الايرانيين، وكان الهدف منه دعم تعليم وتنقيف النساء، وزيادة عدد المدارس في انحاء البلاد كافة للقضاء على الأمية، إذ تولت اشرف بهلوي الاشراف عليه (الفياض ومجيد، ٢٠١٧، ٦٤).

وشهدت ايران ابان عام ١٩٦٦ اعداد احصائيات عن تطور احوال المرأة في ايران ومدى التحسن الذي طرأ عليها، لاسيما المستوى التعليمي، اذ شهدت الاحصائيات ازديادا ملحوظا في اعداد الفتيات في المدارس والجامعات الايرانية وعكس ذلك مدى رغبتهن في التعلم وقدرتهن على الانجاز والتقدم، وعكست الزيادة في اعداد المتعلمات والمؤسسات التعليمية نجاح سياسة الشاه نسبيا في هذا المجال بعد التسهيلات التي قدمت للمرأة من اجل الوصول الى التعليم سواء الاساسي منه او الجامعي (الفياض ومجيد، ٢٠١٧، ٦٤).

وكان فتح سوق العمل من أهم الانجازات التي حققتها المرأة الإيرانية، اذ شجع الشاه النساء على الدخول ضمن القوى العاملة، وقدم الشاه المزيد من التسهيلات لعمل المرأة الايرانية ومنها العمل بشكل جزئي لساعات قليلة، وقال الشاه: "ان السماح للمرأة بالعمل سيشجع لها الفرصة للعب دور هام في أعمال إعادة البناء الاجتماعي وحتى أثناء إدارة المنزل والإشراف عليه، النساء يشكلن قوة كبيرة تساهم بفعالية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وهو مطلب أساسي للجميع من اجل التنمية والتقدم، لقد

أصبحت المرأة رصيِّداً مهما للاقتصاد الإيراني"، إذ تنوعت المهن التي شغلته بين المصنع والمكتب والتعليم، على الرغم من أن الأجر لا يتساوى مع أجر الرجل، لكن عمل المرأة، منحها الاستقلال في علاقتها الزوجية والاسرية، واكسبها القدرة على كسب مكانتها في أسرتها وحصلت بالتالي على الحرية الاقتصادية والمال الكافي لها، ولم تعد مجرد فرد مستهلك وغير منتج داخل المنزل (Brooks, n.d., 50).

وبرعت النساء في الجانب المهني بمجالي الطب والتدريس، وكانت نسبتهن عالية في هذين المجالين؛ ففي التدريس بلغت نسبتهن ٣٦٪، وفي الطب بلغت ١١٪، وفي الجامعات ١٠٪، وفي الطب البيطري ٢٪، وفي القضاء ١٪. كما زادت أعداد النساء العاملات بشكل كبير جداً في المهن وخاصة صناعة المنسوجات والاطعمة والمشروبات، وبنسب قليلة في الصناعات النفطية والمعدنية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على مكانتها الاجتماعية والاقتصادية. وبلغت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل والصناعة كعاملات ٥٣٪، وتعد أعلى نسبة تصل إليها المرأة الإيرانية في تاريخها (الفياض ومجيد، ٢٠١٧، ٦٩-٧٠).

واستمرت الدولة في دعم زيادة عدد النساء في المناصب التنفيذية، فتم تعيين العديد منهن كقاضيات في المحاكم، وتولى المناصب الوزارية، وتعززت فرصهن في الساحة العامة (Esfahani, n.d., 39).

لقد شجع عمل المرأة على مواكبة كل ما هو عصري في المجتمعات الأخرى، لذلك كان إحدى مظاهر الحداثة الاجتماعية في المجتمع والتطور الثقافي الجديد هو التركيز على النموذج الغربي، فكان استيراد المواد الغذائية المعبأة أو الجاهزة من المتاجر بدلاً من الطعام الطازج في المنزل إحدى مظاهر التغيير الاجتماعي، وقد وفر ذلك الكثير من الوقت للنساء للعمل في مختلف المهن، إذ لم يعد يضطررن لطهي الغذاء أو الوقوف في طابور المخابز، وكانت مظاهر هذه الحياة واضحة في نساء الطبقات العليا الأكثر ثراءً، إذ انتشرت بين هذه الطبقة ثقافة الاستهلاك التي اهتمت بالشكل والحالة الجمالية من حيث الماكياج والتنانير القصيرة والأزياء

الأوروبية، وشوهدت مثال هذه النماذج من الازياء الغربية في مسابقة ملكة جمال إيران التي بدأت عام ١٩٦٥ واستمرت حتى عام ١٩٧٨. وكان الشاه يستخدم النساء كجزء من توجهاته لتحديث إيران ومحاكاة الثقافة الغربية، وكانت حقوق المرأة ولباسها وعملها احدى مظاهر التحديث في ايران، وبالرغم من ذلك فإن ثورة الشاه البيضاء لم تكن ناجحة بكل جوانبها، وفشلت في تحقيق أهدافها، لكن النساء حققن بعض المكاسب، منها اقرار حق المرأة في التصويت والترشيح، ودخولها في سوق العمل والتعليم بأعداد كبيرة وبخاصة النساء اللاتي يعشن في المدن (Brooks, n.d., 51).

في عام ١٩٦٧ أقر مجلس الشورى الوطني قانون تنظيم الأسرة (تم تعديله عام ١٩٧٥) والذي أعطى المرأة حق فسخ عقد الزواج وقيّد حقوق الرجل من جانب واحد في فسخ عقد الزواج، ووضع القانون المزيد من القيود على تعدد الزوجات، ورفع سن زواج الفتيات إلى ١٨ سنة والشبان إلى ٢٠ سنة، وتم وضع الطلاق تحت سلطة محاكم الأسرة التي وضعت ضمانات لمنع تكرار الطلاق من قبل الرجال، وبموجب تعديل عام ١٩٧٥، أعطى قانون الأسرة للمرأة حقوق الحضانة وسهل من إجراءاتها (Mahdi, 2004, 432; Esfahani, n.d., 39; Ülker, n.d., 10) ومنح قانون حماية الاسرة الايرانية ايضا الحق للمرأة البالغة بالعمل، وعدم السماح لزوجها أو لأسرتها بمنعها من ممارسة هذا الحق، والزمّت الدولة الزوج بالموافقة على رغبة زوجته في العمل خارج المنزل شريطة إلا يتعارض ذلك مع مكانة الأسرة وسمعتها الاجتماعية، وشجع ذلك فرص تشغيل النساء على نطاق كبير في المجتمع، وتضمن قانون حماية الأسرة أيضاً منع تعدد الزوجات، إذ لا يسمح للزوج الزواج من امرأة ثانية إلا بعد موافقة خطية من زوجته الأولى، ومنعت المحاكم الطلاق من جانب واحد، إذ منع الرجل من طلاق زوجته دون علمها، بل على العكس أصبح للمرأة الحق في طلب الطلاق من الرجل متى تشاء، ومُنحت المرأة أيضاً بحسب قانون حماية الأسرة الحق في الإجهاض قانونياً، إذ أصبح للمرأة الحرية في الاختيار بين إنجاب الأطفال أو عدمه، وصادق

المجلس على هذا القانون (الفياض ومجيد، ٢٠١٧، ٧٠؛ -19، 2000، McGlinn). (20).

وبالرغم من أن رفع سن الزواج كان إصلاحًا مهمًا في قانون الأسرة، إلا أن أهم تغيير كان هو ضمان حقوق المرأة المتعلقة بالطلاق، فقبل قانون الأسرة لم تكن المرأة قادرة على المبادرة أو الاحتجاج على الطلاق، لكن بموجب قانون الأسرة الجديد، تمتعت النساء بحق طلب الطلاق، وتقديم الأسباب الموجبة له وإثبات تلك الأسباب واقناع محكمة الأسرة بها (Brooks, n.d., 53)، وتشمل الأسباب المقبولة لدى المحكمة لطلب الطلاق من قبل الزوج أو الزوجة:

١ إذا حكم على أحد الزوجين بالسجن خمس سنوات أو أكثر.
٢ إدمان احد الزوجين والذي يمكن حسب رأي المحكمة أن يشكل خطرًا على الأسرة.

٣ زواج الزوج بامرأة أخرى دون موافقة زوجته الأولى.

٤ عندما يهجر أحد الشريكين الحياة الأسرية.

٥ إذا قررت المحكمة أن الإدانة الجنائية لأي من الزوجين لا تليق بمكانة الشريك الآخر (Vatandoust, n.d., 116).

كان قانون الأسرة أو حماية الأسرة من القوانين المهمة التي دعمت حقوق المرأة الإيرانية، ولكن لا يمكن فصله عن توجهات نظام الشاه السياسية، إذ استخدم قانون الأسرة من أجل استبدال السلطة الدينية بسلطة الدولة العلمانية، كونه مثل الأساس القانوني لدعم مكانة المرأة في إطار الزواج، ووضع أحكام الزواج والطلاق في يد محكمة الأسرة بعيداً عن سلطة علماء الدين. ومن الواضح أن مكانة المرأة وموقعها الاجتماعي والسياسي لم يكن حقًا هدف الشاه المنشود، إذ كانت آرائه الشخصية عن النساء وتوجهاته الحقيقية تهدف الى محاكاة واقع المرأة في الدول الغربية من ناحية المظهر فقط، ففي الوقت الذي ابدى فيه رغبته برفع مكانة المرأة في المجتمع، أكد في الوقت ذاته على عدم الإخلال الكامل بتوازن المجتمع الإيراني، الذي كان أكثر أهمية للشاه من تحقيق مطالب المرأة (Brooks, n.d., 54).

من ضمن اجراءات محمد رضا لإضفاء الحداثة على المجتمع الايراني، والاهتمام بواقع المرأة الايرانية هو متابعة نشاط الحركة النسائية والاهتمام بها، من هذا المنطلق كانت احدى اهداف الشاه في هذا الجانب هو إنشاء الجمعيات النسائية التي ترعاها الحكومة، لإشراك المرأة في عملية التحديث، وكممارسة عملية لمشاركة المرأة في المجتمع، ولاعداد قاعدة شعبية موالية للنظام، ومنع ظهور جمعيات او منظمات مستقلة بعيدة عن توجهات النظام، وانحصرت المطالبة بحقوق المرأة عن طريق هذه الجمعيات، وكانت المنظمات النسائية الجديدة واجهة لنظام الشاه و مظهر من مظاهر التحديث والديمقراطية، والجهة التي تمثل المرأة الايرانية وتطالب بحقوقها، وهكذا أصبحت جميع الأنشطة السياسية والاجتماعية للمرأة تحت السيطرة الكاملة للحكومة (در، ١٣٩٩). وفقا لذلك تأسس اتحاد المنظمات النسائية عام ١٩٥٩ وكان يضم اربعة عشر جمعية نسائية، وكان هذا التجمع النسائي تشرف عليه أشرف بهلوي شقيقة الشاه (Mahdi, 2004, 432).

في عام ١٩٦١ زاد عدد الجمعيات النسائية ضمن الاتحاد الى ثمانية عشر جمعية واطلق عليه اسم المجلس الاعلى للمنظمات النسائية، وسمي ايضا بالمجلس الاعلى للمرأة الايرانية، اذ لم يستمر عمل المجلس الاعلى للمنظمات النسائية (المجلس الاعلى للمرأة الايرانية) طويلا (Kia, n.d., 231-232)، فتم حله عام ١٩٦٥، وتأسست بدلا عنه منظمة المرأة الإيرانية (WOI) عام ١٩٦٦^(١٢)، وكان الهدف من اقامتها هو ايجاد مؤسسة نسائية اكثر مركزية تتولى هي بذاتها المطالبة بحقوق المرأة الايرانية، وتصبح منظمة نسائية موحدة على مستوى البلاد وتحل محل جميع المنظمات النسائية الأخرى ولكسب زيادة المشاركة فيها. استمرت هذه المنظمة في عملها حتى عام ١٩٧٨ (Mahdi, 2004, 432)، حيث تولت اشرف بهلوي ادارتها بشكل مباشر واصبحت من ضمن مؤسسات الدولة وهيكلها الاداري، وكانت نشاطات هذه المنظمة تحت اشراف ومتابعة الدولة، بحكم وجود اشرف بهلوي التي كانت على رأس المنظمة. وهدف منظمة المرأة الايرانية كان رفع المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والمعرفي لنساء إيران، وتوعيتهم بالحقوق والواجبات

والمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية تجاه اسرهم، وحصر نشاطهم السياسي ضمنها، فضلا عن رغبة الشاه بالسيطرة على المنظمات النسائية والخوف من تأثير الحركات اليسارية، اضافة الى السيطرة وضبط مشاركة النساء في المؤتمرات الدولية الخارجية، او النشاطات الدولية التي تقيمها الجمعيات النسائية في داخل ايران (Mahdi, 2004, 432; Kia, n.d., 234).

وعدت أشرف بهلوي المنظمة بجوانبها الادارية وتنظيمها أفضل وسيلة للنهوض بواقع المرأة الإيرانية، وذكرت أن الهدف الرئيس لمنظمة المرأة الايرانية هو محاولة تكيف الوضع الاجتماعي للمرأة مع احتياجات البلد، وتحقيق الحريات ومنح الحقوق للمرأة الإيرانية . لكن حقيقة الامر يشير الى ان حل المجلس الأعلى للمرأة بجمعياته المختلفة، وإنشاء منظمة المرأة الإيرانية عام ١٩٦٦ بدلا عنه عكس هدف النظام البهلوي في تعزيز سلطته على جميع هذه المنظمات والجمعيات، وبذلك حلت منظمة ثقافية تابعة للحكومة محل عدة جمعيات أخرى من أجل تعزيز أهداف نظام الشاه وخلق التنسيق على مستوى المجتمع بين منظمة المرأة الايرانية والدولة (در، ١٣٩٩). ولعبت الاخيرة ايضا دورا مهما في اقرار قانون حماية الاسرة، الذي ضمن حقوق المرأة الايرانية في ظل التشريعات القانونية الخاصة بالأسرة، الى جانب تحقيق عدد من الاهداف والمطالب التي تخص حقوق المرأة الايرانية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية (Brooks, n.d., 56; Kia, n.d., 234; Ülker, n.d., 10).

خلال مدة حكم محمد رضا بهلوي، بذلت الجهود والدعاية لإظهار أن المرأة في إيران ليس لها فقط الحق في التصويت ولكن أيضًا في شغل المناصب الرسمية، لكن حقيقة الامر ان النساء اللاتي شاركن في الانتخابات وحصلنا على العديد من المناصب والتعيينات افتقرن الى الفاعلية والاستقلالية اللازمتين لأعمالهن، ولم يكن لهن سوى الجانب الشكلي من وجودهن، والحقيقة أن الشاه لم يوافق مطلقا على قيام المرأة بالمشاركة في العمل السياسي رغم موافقته على النشاط الاجتماعي لها، بسبب متطلبات تحديث البلاد، وكان يعتقد أن تشجيع النساء على العمل ضمن القوى العاملة في البلاد يمكن أن يعزز الاقتصاد، وان تكون فاعلة فيه. وبالرغم من كل ادعاءاته



حول مساواة المرأة، فقد ظهر الشاه في إحدى المقابلات التي أجريت معه أنه لا يؤمن بقدرة المرأة، وقال ان المرأة ليست متساوية من حيث القدرة مع الرجل بالرغم من كونها متساوية من الناحية القانونية (در، ١٣٩٩).

كان وجود المرأة في مجلس الشورى الوطني (البرلمان) ومنذ عام ١٩٦٤ وبسبب تمثيلها لطبقة معينة ومحدودة دون الفئات في المجتمع الإيراني، وبسبب أعدادهن القليلة وخبرتهن السياسية والعملية المحدودة، وفي ظل مجتمع ذكوري ومحافظ، كان تأثيرهن قليل في مجلس الشورى الوطني. لذلك فقدن فرصة تحقيق التجربة الديمقراطية، وبسبب افتقارهن للتواصل مع قوى المجتمع المدني الأخرى اللازمة لتعزيز موقفهن، فقد فقدن فرصة دعم النساء المنتميات إلى الأطياف السياسية والمجتمعية المختلفة. وبشكل عام لم يتمكن من اكتساب مكانة مرموقة بين جميع النساء في البلاد. وتوطد الاعتقاد بان حق التصويت والتمثيل للمرأة الإيرانية في البرلمان كانت لا تتم عن مشاركة حقيقة للمرأة في الحياة السياسية. ومن هذا المنظور كان وجود المرأة في المجالس التشريعية منذ عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٧٨، وبناء على انتخابات لم ترق الى المستوى الديمقراطي الحقيقي، وفي مجتمع يوصف بالتنوع في ذلك الوقت، كان وجودها شكليا ولم تكن المشاركة فيه ذات فاعلية حقيقية تذكر (راد وپور، ١٣٨٩، ٥١).

فضلا عن ذلك، كانت النساء الناشطات في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين وبالرغم من انهن تمتعن بإمكانية الوصول إلى أعلى مستويات التعليم والمناصب الرفيعة والمهن الأفضل، لكن لم يكن لديهن فرصة حقيقية لنشر وجهات نظرهن المستقلة، لاسيما تلك التي تنتقد الشاه ونظامه من نواح عدة، بموازاة ذلك كان الكثير من رجال الدين في إيران يشككون في اصلاحات الشاه وينتقدونها علانية، إذ اغضبت اصلاحات الشاه الخاصة بالمرأة الإيرانية رجال الدين (Brooks, n.d., 53).

الخاتمة

شهدت المرأة الإيرانية ومنذ مطلع القرن العشرين بدايات التغيير الاولى في واقعها واحوالها التعليمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وجسدت الثورة الدستورية الإيرانية عام ١٩٠٥ بداية التغيير الحقيقي في ايران، حيث فتحت الطريق امام انشاء اول مجلس نواب في البلاد، إذ تولى وضع اول دستور في تاريخ ايران المعاصر وكان بمثابة القانون الاساسي في حكم البلاد. وكان من بين بنود الدستور اقرار حق المرأة في التعليم وجعله الزاميا، إذ شهدت المدة التي اعقبت الثورة الدستورية زيادة في اعداد مدارس الفتيات، وتأسست كلية التربية للبنات في طهران، وازدادت نسبة النساء المتعلمات والمتفقات، فضلا عن تشكيل العديد من الجمعيات النسائية التي وقع عليها عبء المطالبة بحقوق المرأة الإيرانية عن طريق الصحف التي اسستها وكانت بمثابة لسان حال المرأة في ايران، ومع مرور الوقت تمتعت النساء وخاصة في المدن الكبيرة بمزيد من الحرية الثقافية والاجتماعية وخاصة بين نساء الطبقات العليا والمتعلمات في المجتمع.

في عهد رضا شاه بهلوي كان تغيير واقع وحال المرأة الإيرانية جزء من سياسة التحديث والتغريب التي شهدتها البلاد، حيث تم اجراء العديد من التغييرات في النظام التعليمي والقضائي والاجتماعي والاقتصادي، وكان له الاثر الواضح في المجتمع الإيراني وفي حياة المرأة الإيرانية خاصة، إذ ركز رضا شاه على تعليم الفتيات والنساء والزمهن به، وخصص الاموال اللازمة لذلك، وشهدت ايران زيادة في نسبة مدارس البنات، وازدادت معها ايضا اعداد الفتيات المتعلمات. وتأسست المحاكم المدنية التي تولت تسجيل عقود الزواج والطلاق وحصرها بتلك المحاكم، في محاولة لتقليص صلاحية المؤسسة الدينية، واجريت تغييرات في قوانين الزواج واعمار المتزوجين، وتم اصدار قانون عام ١٩٢٨ الذي فرض من خلاله الزي الغربي، وقانون عام ١٩٣١ الخاص بالزواج والاحوال الشخصية وتم تعديله عام ١٩٣٥، وشجع كل ما من شأنه ان يحرر المرأة ظاهريا من حيث الشكل تشبها بالمرأة الغربية، وكجزء من تحديث وتغريب المجتمع الإيراني، لذلك امر عام ١٩٣٦ بمنع النساء من ارتداء الحجاب في

الاماكن العامة، وشجع على ارتداء الملابس الغربية، والاختلاط بالمجتمع، لكن في الوقت ذاته منع عمل الجمعيات النسائية المستقلة التي تطالب بحقوق المرأة الجوهرية، وحدّ من نشاطها وجعلها تحت اشراف ومتابعة الدولة.

استمر محمد رضا بهلوي وفق سياسة والده، في تحديث وتغريب ايران، وشهد عهده ما عرف بالثورة البيضاء عام ١٩٦٣، التي تضمنت مبادئ عدة كان من ابرزها، الاهتمام بتعليم المرأة، وتشكيل هيئة محو الامية، فضلا عن اقرار حق المرأة في التصويت والترشح في الانتخابات، اذ تولت المرأة العديد من المناصب الرسمية واصدر قانون حماية الاسرة عام ١٩٦٧ وتم تعديله عام ١٩٧٥، حيث منح المرأة مزيدا من الحقوق والحماية داخل الاسرة، كما تم رفع سن الزواج للرجال والنساء، ودخلت النساء في الحياة العامة وزادت فرصهن في مجالات العمل المختلفة. وكان لتعليم الفتيات ابان العهد البهلوي دورا هاما في تطور دورها الثقافي والاجتماعي ورفع مكانتها اجتماعيا مقارنة عما كانت عليه في المدة السابقة، اذ تضاعفت معدلات الالمام بالقراءة والكتابة بين النساء في القرية والمدينة، وانخفضت نسبة الامية، وازدادت نسبة الفتيات في المدارس والجامعات، وازدادت نسبتهن في مجال الاقتصاد والاعمال، لكن على الرغم من ذلك فان سياسات النظام البهلوي تجاه المرأة وخاصة منع ارتداء الحجاب وتشجيعها على محاكاة المرأة الغربية، والقوانين التي اقرت لتحقيق هدف تحرير المرأة لاقت معارضة شديدة ورفضاً من فئات واسعة من الشعب وفي مقدمتهم علماء الدين، كونها كانت في الحقيقة تقليدا ومحاكاة للمجتمعات الغربية، وليست نابعة من حاجة المجتمع لها ومدى توافقها معها، فضلا عن انها كانت شكلية اكثر من كونها جوهرية.

ولم تحصل المرأة حقاً على المساواة التي كافحت من أجلها بالرغم من منحها المساواة أمام القانون، وهذا عكس تناقضات سياسة الشاه تجاه المرأة، واستخدامه النساء من أجل انتزاع السلطة من العلماء وكسب الاحترام من القوى الغربية، فكانت الإصلاحات شكلية على الرغم من بعض الفوائد التي جنتها المرأة الإيرانية، وكان ذلك من الاسباب التي ادت الى الانقسام في الحركة النسوية داخل إيران، قسم من

النساء الناشطات عملن مع الحكومة وقسم اخر عملن ضدها. لذلك كانت سياسات نظام الشاه غير المدروسة وغير ذي جدوى، قد دفعت البلاد باتجاه مزيدا من الازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ادت في نهاية المطاف الى قيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ وسقوط نظام الشاه، حيث كانت المرأة الايرانية احدى الفئات التي شاركت في احداث الثورة وسعت من اجل تغيير نظام الشاه، فلم تشفع الاصلاحات التي اجراها بالنسبة للمرأة حائلا دون الوقوف ضده والعمل على اسقاطه.

الهوامش والمصادر

(١) اسمها فاطمة ولقبت زرين تاج أي ذات التاج الذهبي، ولدت في قزوين بايران عام ١٨١٥ ، هي ابنت المجتهد الحاج الملاً صالح القزويني. اتسمت بالذكاء منذ صغرها، وكانت مولعة جداً للمعرفة بالعلم والمعرفة. وقد فاقت أختها في دراسة العلوم الدينية. وفي معرفة معاني القرآن والحديث والقوانين الاسلامية، وعرف عنها ايضا اهتمامها بالشعر والادب، تلقت بعض دروسها الدروس في مدينة كربلاء عام ١٨٤٣، تزوجت ابن عمها الملاً محمد ابن الملاً تقي بعمر ثلاثة عشر عاما، وانجبت ثلاثة اطفال، وصفت بكونها من دعاة البابية ، وقد أعدمت بسبب ذلك ، أدى ظهورها سافرة امام الملاً في مؤتمر للبابيين البادشت إلى إثارة الجدل حول حقيقة البابية على انها دين جديد وليست حركة اصلاح، وسرعان ما اعتُقلت ووضعت تحت الإقامة الجبرية في طهران، في منتصف عام ١٨٥٢، أُعدمت سرّاً لعقيدتها البابية. قالت قبل موتها: «يُمكنك قتلي كما متى تريد، لكن لا يُمكنك إيقاف تحرر النساء». كتبت ولفت العديد من الكتب والمقالات عن البابية التي روجت لها، وعن حرية المرأة واهمية تعليمها وضرورة نضالها من اجل تحقيق ذلك. هما صادق، اتهمت بالشرك وطلب الملك الإيراني يدها واعدمت سرّاً . (حياة "ظاهرة قرة العين"، د.ت)

(٢) اسمها فاطمة استرابادي ولدت عام ١٨٥٨، تعد رائدة في الحركة النسوية الإيرانية، كما أنها من أوائل النساء اللواتي كتبن مقالات في مجلات تابعة للحركة الدستورية في إيران مثل "حبل المتين" و"تمدن"، وكانت توقع مقالاتها باسم "بيبي"، ويعتبرها البعض أول صحفية في إيران، الفت كتاب بعنوان "رذائل الرجال" تناولت فيه قضايا المرأة والمجتمع، انتقدت فيه تسلط الذكور في المجتمع ودافعت عن حقوق وحرية المرأة الإيرانية، ويعد كتابها الاول في مجال الدفاع عن حقوق المرأة في ايران، وبالتالي مع الثورة الدستورية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

قامت بتأسيس أول مدرسة للبنات في منزلها الخاص في مدينة طهران واطلقت عليها اسم "مدرسة الإناث" ، وقامت أيضا بالعديد من النشاطات في مجال تعليم وتثقيف المرأة الإيرانية، منها عقد اجتماعات سياسية واجتماعية وثقافية، وسعت طوال حياتها الثقافية والاجتماعية من أجل تحصيل حقوق المرأة الإيرانية إلى أن توفيت عام ١٩٢١ عن عمر ناهز ٦٣ عاماً. مريم حيدري، (من "مفسدة للدين" إلى أول مطربة غنت أمام الرجال. نساء غيّرن تاريخ إيران، د.ت).

(٣) اميرة قاجارية بنت ناصر الدين شاه، ولدت في عام ١٨٨٣ و توفيت عام ١٩٣٦ عن عمر ناهز حوالي ثلاثة وخمسين عاماً ، كرست حياتها للكتابة والقراءة ،وقد أجادت الموسيقى، والرسم، وأتقنت اللغة الفرنسية، والتاريخ والفلسفة والأدب، انتقدت المجتمع الذكوري ، ودعت الى حرية المرأة، أعجبت بنمط الحياة الأوروبية وما فيها من حرية وثقافة لاسيما خلال إقامتها في أوروبا، كانت اول امرأة تخلع الحجاب في الاماكن العامة، واول من كتب مذكرتها التي انتقدت فيه الحكم القاجاري، وعدته السبب في الفقر والجهل والتخلف الذي اصاب بلاد فارس في حينها، وكانت عضو في عدد من الجمعيات النسائية منها جمعية حرية المرأة ، وكانت في حينها بمثابة رائدة للحركة النسوية الإيرانية، وتم نشر مذكراتها بعنوان أميرة فارسية من الحريم إلى الحداثة ١٨٨٤ - ١٩١٤. ينظر (زهرة خانم ، د.ت).

(٤) ولد رضا شاه عام ١٨٧٨ في اقليم مازندران في شمال إيران، تدرج في الجيش الفارسي من جندي حتى بلغ رتبة عقيد في قيادة الجيش، ثم تولى وزارة الحربية، تمكن من السيطرة على مقاليد الحكم عام ١٩٢١ ثم اعلن نفسه شاهاً على إيران عام ١٩٢٥، شهدت بلاد فارس في عهده جملة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية ، حاول من خلالها النهوض بواقع بلاد فارس من أجل اللحاق بركب الدول الغربية. للمزيد من التفاصيل ينظر (السبكي، ١٩٩٩، ١٠٠).

(٥) اخر ملوك الاسرة القاجارية ، ولد عام ١٨٩٨ في مدينة تبريز، اصبح ملك على بلاد فارس عام ١٩٠٩ واستمر به حتى عام ١٩٢٥، وتم خلعها من قبل رضا شاه بهلوي ، حيث اقام بعد ذلك في العاصمة الفرنسية باريس، اصيب بمرض في كليته وتوفي بسببه عام ١٩٣٠ عن عمر ناهز الرابعة والثلاثين (العلاق، ٢٠١٨، ٢٨).

(٦) الأميرة أشرف بهلوي، هي الشقيقة التوأم لشاه إيران الراحل محمد رضا بهلوي الذي حكم إيران من ١٩٤١ ولغاية ١٩٧٩، ترأست البعثة الدبلوماسية الإيرانية في الجمعية العامة للأمم المتحدة مدة عشر سنوات، وكانت ناطقة باسم شقيقها محمد رضا بهلوي، وتراست البعثة الدبلوماسية

الإيرانية في الصين، قادت أيضا حركة الدفاع عن حقوق الإنسان في إيران ، وكانت أول إيرانية تظهر في مناسبة علنية من دون حجاب الأمر الذي عرضها لانتقادات شديدة من جانب رجال الدين المتشددين في بلادها. وبعد انتقالها إلى المنفى مع قيام الثورة الإسلامية في ١٩٧٩ نشطت في مجال نشر التراث الثقافي والفني والأدبي لبلادها، توفيت في مدينة مونتري كارلو بفرنسا عن عمر ناهز ٩٦ عاما (وفاة الأميرة أشرف بهلوي شقيقة الشاه ورائدة حقوق المرأة في إيران، د.ت).

(٧) شمس بهلوي أميرة إيرانية أكبر أخوات محمد رضا بهلوي آخر شاه لإيران ولدت في يوم ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧ في مدينة طهران عاصمة إيران وقد كانت خلال فترة حكم أخيها رئيسة جمعية الأسد الأحمر و الشمس وبعد الثورة الإيرانية الإسلامية في سنة ١٩٧٩ هاجرت من إيران واستقرت في الولايات المتحدة واعتنقت هناك المسيحية الكاثوليكية وتوفيت في يوم ٢٩ شباط/ فبراير ١٩٩٦ في سانتا باربارا، كاليفورنيا (شمس بهلوي ، د.ت).

(٨) تم تعيين السيدة هاجر تربيت رئيسة للمنظمة ، والرئاسة الفخرية كانت للأميرة شمس بهلوي، وكان هناك تعاون ما بين هذا المركز ووزارة التربية والتعليم ، حيث شجع ذلك على مشاركة المرأة في نشاطات المركز. تضمنت اهداف المركز، التربية الفكرية والاخلاقية والاسرية للمرأة وفق مناهج علمية مطبوعة، التشجيع على الالعب الرياضية المناسبة للتدريب البدني ووفق الاسس الصحيحة، انشاء الجمعيات الخيرية لمساعدة الفقراء من الامهات والايتام، تشجيع اسلوب البساطة في الحياة واستخدام السلع الوطنية، ومتابعة وتشجيع الفتيات على ترك الحجاب (حافظيان، ١٣٨٧، ٣٧).

(١٠) تضمنت مبادئ الثورة البيضاء الاتي :١ الاصلاح، ٢ تامين الغابات، ٣ بيع اسهم الصناعات المملوكة للدولة من اجل تمويل الاصلاح الزراعي، ٤ منع استغلال العمل في العمل، ٥ تشكيل هيئة محو الامية، ٦ تعديل قانون الانتخابات ومنح النساء حق التصويت . وتم اجراء استفتاء وطنيا على هذه المبادئ، وكانت نتائج التصويت لصالح هذه المبادئ بنسبة ٩٩٪، وقد شكك المعارضون للشاه بهذه النسبة (Vatandoust, n.d., 113).

(١١) كان برنامج محو الامية احد النقاط الست التي تضمنتها مبادئ الثورة البيضاء، بدا برنامج محو الامية او ما عرف فيلق محو الامية عام ١٩٦٣، وكان هدفه تعليم الاطفال والفتيات الذين لم يلتحقوا بالمدارس، ذات الفئة العمرية بين ٦-١٢ سنة، حيث تركز جهود البرنامج في القرى

والمدن الرئيسية (*Gender and the Army of Knowledge in Pahlavi Iran* ، 2002).

(١٢) منظمة المرأة الإيرانية ، منظمة نسائية أسسها محمد رضا بهلوي، تحت إشراف شقيقة محمد رضا اشرف بهلوي ، وكانت مهناز افخمى الامينة العامة للمنظمة، وكان للمنظمة أكثر من سبعين ألف عضو ، وما يقرب من ٤٠٠ فرع و١١٥ مركزا و ٥١ منظمة تابعة لها في جميع أنحاء إيران، وتضم المنظمة أيضا الجمعيات التي تضم الاقليات الدينية والجمعيات المهنية وجمعيات أخرى لها اهتماماتها الخاصة ، و أكد النظام الاساسي للمنظمة على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنع اعضائها من المشاركة السياسية وتضم المنظمة ثلاثة انواع من الاعضاء هم الاعضاء العاديون، واعضاء فخريون، والنساء المؤهلات لعضوية المنظمة واللاتي كن يدفعن مبلغ من المال لقاء الانضمام الى المنظمة، لم يكن تأثير المنظمة باي حال من الاحوال موجودا لدى المرأة الريفية واقتصرت فقط على النساء في الحضريات او في المدن (زاده وآخرون، د.ت، ١٨٠-١٨٢).

ووفقا للنظام الاساسي للمنظمة ايضا حددت اهدافها بالاتي: الدفاع عن حقوق المرأة الفردية والاسرية والاجتماعية من اجل ضمان المساواة الكاملة في المجتمع وامام القانون، المساعدة على تعليم المرأة ومحاربة الامية، تامين المشاركة الواسعة للمرأة في عملية تحديث الوطني وفي مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مساعدة النساء في تنفيذ المسؤوليات الفردية والاجتماعية والاقتصادية، ايلاء المنظمة اهتمامها بانشاء مراكز رعاية الاسرة وتطويرها باعتبارها الوسيلة الاساسية لاداء المهام اعلاه، ترسيخ مفهوم التعاون والصدقة بين النساء الايرانيات ونساء الدول الأخرى (حافظيان، ١٣٨٧، ٣٣-٥٠؛ راد وپور، ١٣٨٩، ٤٤).

المصادر

المصادر العربية:

السبكي، آ. (١٩٩٩). تاريخ إيران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩ *Iran's Political History Between Two Revolutions 1906-1979*. عالم المعرفة.
العبيدي، م. ع. ي. (٢٠٢١). التطورات المعاصرة في المجتمع الإيراني: دراسة تاريخية
Contemporary Developments in Iranian Society: a Historical Study.
مجلة دراسات إقليمية، ٥٠:

https://regs.mosuljournals.com/article_169659.html

العلاق، أ. ش. (٢٠١٨). بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ إيران الحديث والمعاصر
Documentary Research and Studies on the Iranian History Modern and Contemporary.
دار البداية ناشرون وموزعون.

الفياض، م. ع.، ومجيد، ن. م. ع. (٢٠١٧). وضع المرأة الإيرانية ومشاركتها في الحياة العامة
والتطورات السياسية ١٩٦٣-١٩٧٠
The Status of Iranian Women and Their Participation in Public Life and Political Developments 1963-1970.
مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، ١١ (٢٠).

المشاخي، ع. خ. ع. (٢٠١٢). أفكار الإصلاح والتغيير في إيران في القرن التاسع عشر
Reform and Change Ideas in Iran in the Nineteenth Century. مجلة
الاستاذ، ٢٠١٢ (٢٠١).

حافظيان، م. ح. (١٣٨٧). سازمان هاي زنان در ايران عصر بهلوي. مطالعات سياسي (دانشگاه
آزاد اسلامي، واحد آزادشهر)، ١ (٢):

<https://www.sid.ir/fa/journal/ViewPaper.aspx?id=110399>

حياة "ظاهرة قرّة العين". *The Life of "Tahira Qurat Al-Ain"* (د.ت). تمت الزيارة في
٢٢ آب ٢٠٢١:

<https://raseef22.net/article/1083956> .

در، خ. ا. ج. ز. (١٣٩٩/١٠/٦). دوره حكومت بهلوي دوم در آيينه اسناد و تحليل هـ:



<https://hawzah.net/fa/Article/View/99466?rcIds=86510> ز

راد، ب. ب. وپور، ش. ح. (١٣٨٩). زن وتحولات سياسي از قرن ٧ تا پايان دوره پهلوي. فصلنامه علمي پژوهشي زن و فرهنگ، ٢ (٦):

<https://library.tebyan.net/fa/Viewer/pdf/117147/1>

رستمي، پ.، وثواقب، ج. (١٣٩٠). اجتماع يشدن زنان در عصر پهلوي اول؛ امكان يا امتناع (١٣٠٤، ١٣٢٠ ش). تاريخ ايران، ١٢ (١).

زاده، ا. م.، ادريسي، ط.، وپور، ف. ح. (د.ت). عملکرد سازمان زنان ايران: مطالعه موردی استان بوشهر ١٣٢٥-١٣٥٧. فصلنامه علمي تاريخ نامه بعد از اسلام، ١١ (٢٢).

زهرة خانم Zahra Khanum . (د.ت):

https://stringfixer.com/ar/Zahra_Khanom_Tadj_es-Saltaneh .

زويد، أ. ي.، و محمد، ن. ج. (٢٠٠٩). أوضاع المرأة الإيرانية في ظل إصلاحات رضا شاه

بهلوي وموقف المؤسسة الدينية (1925-1941) *The Conditions of Iranian Women Under the Reforms of Reza Shah Pahlavi and the Position of the Religious Establishment (1925-1941)*. مجلة آداب البصرة، ٩، ٤٩ .

شمس بهلوي Shams Pahlavi . (د.ت):

<https://www.noor-book.com/tag>

عباسي، س.، و موسوي، م. (١٣٩٣). نگاهی به موقعیت زنان ایران در دوره پهلوي از سال ١٣٠٠ تا ١٣٣٢ ش. پژوهش نامه زنان، ١ (١).

من "مفسدة للدين" إلى أول مطربة غنت أمام الرجال. نساء غيّرنا تاريخ إيران *From "The Religion Spoiling" to the First Female Singer to Sing in Front of Men. Women who Changed the History of Iran.* (د.ت):

<https://raseef22.net/article/1084268>.

نجاتي، غ. ر. (٢٠٠٨). التاريخ الإيراني المعاصر: إيران في العهد البهلوي *Contemporary Iranian History: Iran in the Pahlavi Era*. (ع. الحمراي (مترجم)). دار الكتاب الإسلامي.

وفاة الأميرة أشرف بهلوي شقيقة الشاه ورائدة حقوق المرأة في إيران *The Princess Ashraf Pahlavi Death, Sister of the Shah and Pioneer of Women's Rights in Iran*. (د.ت):

<https://www.france24.com/ar/20160109>.

المصادر الأجنبية:

Abrahamian, E. (1982). *Iran Between Two Revolutions*. Princeton University Press.

Brooks, C. M. (n.d). *Moments of Strength: Iranian Women's Rights and the 1979 Revolution*:

<https://digitalcommons.colby.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1291&context=honorstheses>. Colby College Digital Commons @ Colby 2008.

Esfahani, M. K. (n.d). *Iranian Women: One Step Forward, Two Steps Back*:

[https://www.academia.edu/34917539/Iranian Women One Step Forward Two Steps Back?email work card=view-paper](https://www.academia.edu/34917539/Iranian_Women_One_Step_Forward_Two_Steps_Back?email_work_card=view-paper).

Fathi, M. (2000). Women's Role in the Constitutional Movement of Iran. *Hamshahri, Daily Newspaper*, 8(2224):

http://www.parstimes.com/women/constitutional_movement.html#top.

Gender and the Army of Knowledge in Pahlavi Iran, 1968-1979 », in : Ansari, Sarah; Martin, Vanessa, dirs., *Women, Religion and Culture in Iran*. Richmond, Curzon Press et Royal Asiatic Society. (2002).

<https://journals.openedition.org/abstractairanica/469>.

Husseini, N. (March, 2016). Women's Higher Education : The Transformation of Iranian Society. *Proceedings of INTED2016 Conference*.

Kelberer, V. (n.d). *Between Public and Private: The History and Challenges of Women's Rights in Iran*:

[https://www.academia.edu/12142131/Between Public and Private The History and Challenges of Womens Rights in Iran?auto=download &email work card=download-paper](https://www.academia.edu/12142131/Between_Public_and_Private_The_History_and_Challenges_of_Womens_Rights_in_Iran?auto=download&email_work_card=download-paper).

Kia, M. (n.d). *Negotiating Women's Rights: Activism, Class, and Modernization in Pahlavi Iran*:

<https://mesaas.columbia.edu/wp-content/uploads/sites/68/2018/09/Kia-Negotiating-Womens-Rights.pdf>.

Mahdi, A. A. (2004). The Iranian Women's, Movement: A Century Long Struggle. *The Muslims world*, 94.

McGlenn, S. (2000). *Family Law in Iran*. The University of Leiden-Netherlands.

Mottaghi, S. (2015). The Historical Relationship between Women's Education and Women's Activism in Iran., *Asian Women*, 31(1).

Price, M. (n.d). *A brief history of women's movements in Iran 1850 – 2001*:

http://www.parstimes.com/women/women_movements.html.

Salehi, G. Z. (2020). The Status of Women in the Iranian Constitution. *Journal of International Women's Studies*, 21(1):

<https://vc.bridgew.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2227&context=jiws>.

Sedghi, H. (n.d). *Women and Politics in Iran Veiling. Unveiling, and Reveiling*, Cambridge University Press.

Seradj, L. (December, 2013). “ *Upsetting the idea of Centuries*” *The Origins of The Women's Movement in Iran, 1850 - 1925*:

<https://dl.tufts.edu>

Ülker, D. (n.d). *Between Modernity and Modesty: Iranian Women's Rights in Perspective*:

<https://www.academia.edu/43653875/>.

Vatandoust, G. R. (n.d). *Status of Iranian Women during the Pahlavi Regime*:

https://www.academia.edu/7846942/Status_of_Iranian_Women_during_the_Pahlavi_Regime_by_Dr_Gholamreza_Vatandoust.